



Journal of Human Development and Education for specialized Research (JHDESR)

مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية (JHDESR)

<http://jhdesr.siats.co.uk>

e-ISSN 2462-1730

Vo: 6, No: 3, 2020 - المجلد 6 ، العدد 3، 2020م

Page from 309 to 357



الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في البنوك وفقا للمعايير الدولية "بازل 02"

دراسة ميدانية على البنوك العاملة في الجزائر

**MODERN MANAGEMENT OF CREDIT RISK IN BANKS ACCORDING
TO INTERNATIONAL STANDARDS "BASEL 02"
A FIELD STUDY ON BANKS OPERATING IN ALGERIA**

¹موسى عبد القادر, ²مسعودي عبد الحميد

الإمیل: mou.kader@univ-adrar.dz, ²الإمیل: mes.hamid@univ-adrar.dz

¹طالب دكتوراه, جامعة أدرار, الجزائر, ²طالب دكتوراه, جامعة أدرار, الجزائر

2020

Received 18/5/2020 - Accepted 21/6/2020 - Available online 15/7/2020

Abstract:

This research aims to assess the reality of credit risk management strategies and systems adopted by banks operating in Algeria, and to develop an integrated framework that helps banks to develop them in accordance with international banking supervision standards "Basel 02". The researcher used the descriptive analytical approach. Criteria for modern credit risk management have been prepared as a questionnaire, distributed to all workers in credit risk management in banks, a comprehensive inventory method has been used, and a recovery rate of 58.8% of the total community has been achieved for research, where this research examined the reality of risk management strategies and systems. The credit adopted by banks operating in Algeria, and the preparations necessary for their development in accordance with international banking supervisory standards "Basel 02", the most important results of the research indicate the efficiency of managing the credit process in banks operating in Algeria,

the adequacy of financial allocations for potential losses in the credit portfolio in banks, and the success of most banks by adhering to the mandatory controls and rules set by the central bank for banks in order to mitigate credit risk.

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك العاملة في الجزائر، ووضع إطار متكامل يساعد البنوك على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير الرقابية البنكية الدولية "بازل 02"، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم إعداد معايير للإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان كاستبانة، تم توزيعها على جميع العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك، أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وقد تحقق معدل استرداد 58.8% من المجتمع الكلي للبحث، حيث تناول هذا البحث واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك العاملة في الجزائر، والاستعدادات اللازمة لتطويرها وفقا للمعايير الرقابية البنكية الدولية "بازل 02"، وتشير أهم نتائج البحث إلى كفاءة إدارة العملية الائتمانية في البنوك العاملة في الجزائر، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في البنوك، ونجاح معظم البنوك بالإلتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي وضعها البنك المركزي للبنوك من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الحديثة, مخاطر الائتمان, البنوك الجزائرية, بازل 02, دراسة ميدانية.

Keywords: Modern management, Credit risk, Algerian banks, Basel 02, Empirical Study.

1. مقدمة

تعتبر إدارة المخاطر البنكية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية، وفي أعقاب توالي الأزمات المالية، والبنكية، اعتبارا من الأزمة المالية في المكسيك في نهاية عام 1994 وأوائل عام 1995 ومرورا بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا، ومؤخرا في الأرجنتين.

وكانت أكثر الأزمات المالية والبنكية شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998، والتي أثرت تأثيرا ملحوظا على الاقتصاد العالمي، وخصوصا على القطاعات المالية والبنكية " تأثرت سلبا المصارف اليابانية والأوروبية وخاصة المصارف الألمانية، والتي انخرطت بشدة في التعامل مع المصارف والأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا".

واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية)، وانخفاض مستوى الإفصاح عن نوعية وحجم المخاطر التي تتعرض لها وأساليب إدارتها، وفي إطار ما سبق، أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية الدولية بالإضافة لاتفاق بازل حول كفاية رأس المال Basel Capital Accord 1998 العديد من الوثائق، وخصوصا منذ النصف الثاني من التسعينات، والتي في معظمها تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية، وأسس ومحاور الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بكيفية إدارة المخاطر البنكية بطريقة سليمة.

وظهر اهتمام لجنة بازل بالمخاطر المصرفية بصورة أكثر وضوحا عند إصدارها اتفاق بازل June 2004 والمتعلق بمعيار كفاية رأس المال الجديد. حيث ركز الاتفاق على تقوية رأس المال القانوني أو الرقابي Regulatory Capital من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، وركز على إدارة المخاطر بصورة واضحة، وأعطى المصارف الحق في اختيار البدائل المناسبة لقياس المخاطر، بالنسبة لمخاطر الائتمان اعتمد الاتفاق طريقة القياس النمطي Standardized Approach وطرق التصنيف الداخلي Internal Rating Based Approach, واعتمد أيضا الأسلوب النمطي والنماذج الداخلية لقياس مخاطر السوق، وأخيرا أتاح الاتفاق للمصارف أن تختار أحد البدائل المتعلقة بقياس مخاطر التشغيل من أساليب المؤشر الأساسي Advanced Measurement Approach أو الأسلوب النمطي أو أساليب القياس المتقدمة Advanced Measurement Approach.

وينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة، والمحصلة النهائية غير معروفة uncertainty of outcome, وذلك بتحقيق فرص إيجابية positive opportunities أو تهديدات سلبية negative threats, مما ينتج عنه تقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة.

مشكلة البحث:

في ظل التطورات التكنولوجية والمالية في إدارة المخاطر، يتوقف سلامة واستقرار الجهاز المالي والمصرفي على نجاح المصارف في تبني استراتيجيات وأنظمة سليمة وفاعلة لإدارة المخاطر المصرفية على تنوعها، وسياسات تحسين نوعية الموجودات ولاسيما محفظة القروض، من أجل تخفيض أوزان مخاطرها، وتطوير النظم المحاسبية وممارسات الشفافية والإفصاح المالي، بما يتوافق مع ما تفرضه القواعد والمعايير الدولية والمحلية للنظم المحاسبية، بما يعزز كفاية رأس المال " الملاءة المصرفية " فالمصارف المرسمة بقوة والتي تدار بممارسات إدارية جيدة، هي الأكثر قدرة على مواجهة الخسائر، وعلى منح الائتمان للمستهلكين ومنشآت الأعمال خلال دورة الأعمال " التقلبات الاقتصادية"، وهذا يساعد على تدعيم ثقة الجمهور في النظام المصرفي.

ومن خلال ماسبق فقد تناولت دراستنا واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تبناها البنوك العاملة في الجزائر، والمقومات والاستعدادات اللازمة لتطوير هذه الأنظمة وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية " متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية بازل 2 ".

متغيرات الدراسة:

✓ المتغير التابع: اقتراح إطار متكامل يستند للمعايير الدولية (الإطار الجديد لكفاية رأس المال " بازل 02") لتطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر.

✓ المتغيرات المستقلة: وجود مقومات تطبيق المنهج المتقدم لإدارة مخاطر الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر وهي:

1. استراتيجيات وسياسات وممارسات إدارة مخاطر ائتمان سليمة وفاعلة تتناسب وموجهات اتفاقية بازل الجديدة.

2. عملية إدارة وقياس وضبط ائتمان مناسبة.

3. مقومات لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في اتفاقية بازل الجديدة لقياس مخاطر الائتمان.

4. نظام معلومات كفاء يرصد ويقيس مخاطر الائتمان.

5. نظام رقابة خارجية (البنك المركزي والتدقيق الخارجي) وداخلية متين، قادر على رصد وقياس ومتابعة مخاطر الائتمان الحالية والمستقبلية.

6. شفافية وإفصاح عن المعلومات، حول إستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تواجه المصرف.

فرضيات البحث:

1- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال " بازل 02" في البنوك العاملة في الجزائر واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر ائتمان سليمة يعتمد عليها مجلس الإدارة والإدارة العليا في المصارف، تعكس مدى احتمال تحمل المصرف مخاطر الائتمان، ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية عند مستوى دلالة 0.05.

2- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال " بازل 02" في البنوك العاملة في الجزائر وإدارة وقياس وضبط للعمليات الائتمانية في المصارف بطريقة مناسبة عند مستوى دلالة 0.05.

- 3- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل 02", في البنوك العاملة في الجزائر والمقومات اللازمة في المصارف لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل الجديدة "بازل 02", لتحديد وقياس المخاطر الائتمانية عند مستوى دلالة 0.05.
- 4- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل 02", في البنوك العاملة في الجزائر وأنظمة معلومات وتقنيات تحليل في المصارف تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان، وتساعد الإدارة على تحديد وقياس المخاطر الائتمانية بدقة وكفاءة عند مستوى دلالة 0.05.
- 5- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل 02", في البنوك العاملة في الجزائر ووجود نظام رقابة داخلية وخارجية (البنك المركزي) للبنوك قوي، يعزز عمليات الرقابة الفعالة، بتقديم التقارير المالية والإدارية ذات الجودة عن مخاطر الائتمان والالتزام بالأنظمة والسياسات والخطط والتعليمات الداخلية وكذلك الإجراءات، مما يكفل سلامة وفاعلية عملية إدارة المخاطر في المصارف، ويساهم في تحقيق الربحية طويلة الأجل عند مستوى دلالة 0.05.
- 6- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل 02", في البنوك العاملة في الجزائر وتوجه البنوك العاملة في الجزائر نحو تعزيز الانضباطية السوقية "الشفافية والإفصاح في السوق"، وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس المال، ونوعية وحجم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، وطرق إدارتها، وسياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات عند مستوى دلالة 0.05.

منهجية البحث:

يتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ويتكون مجتمع البحث من البنوك العاملة في الجزائر، وتم توزيع استبانة على مجتمع البحث لجمع البيانات الأولية.

أهداف البحث:

1. تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر وفق الإدارة الحديثة للمخاطر البنكية.
2. تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك العاملة في الجزائر، والتي تهدف المحافظة على متانة رأس المال.
3. تحديد المقومات اللازمة في البنوك العاملة في الجزائر لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل الجديدة "بازل 02" لتحديد وقياس المخاطر الائتمانية فيها.
4. تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل التي تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر، وذلك بأن تُساعد الإدارة في تحديد وقياس المخاطر الائتمانية بدقة وكفاءة.

5. مراجعة التدابير والإجراءات التي تعدها البنوك العاملة في الجزائر لتطوير إدارة مخاطر الائتمان لديه وفقاً لمتطلبات بازل 02.

2. مقارنة مفاهيمية وعملية للدراسة

1.2 نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لاتفاقية بازل الجديدة "بازل 02"

1.1.2 إدارة المخاطر - المفاهيم والمبادئ-

إن تنامي العولمة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض واحتدام المنافسة وتطور وسائل الاتصالات الالكترونية، أدى إلى زيادة الخدمات البنكية المقدمة من البنوك وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات البنكية، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به، أصبح من الضروري الاهتمام بإدارة المخاطر البنكية، والتي تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من متطلبات بازل 2، والتي ركز عليها الاتفاق في محوره الثاني، إذ أن العبرة ليست في تحقيق معدل 8% لكفاية رأس المال فحسب، ولكن حال إدارة البنوك للمخاطر البنكية على نحو سليم يجعلها في حد أدنى في مأمّن من الأزمات البنكية. حيث أدت الإخفاقات والأزمات البنكية المتكررة في السنوات الماضية إلى تأكيد أهمية إدارة المخاطر البنكية بطريقة سليمة وفعالة. (الحسيني و الدوري ، 2000، صفحة 56)

حيث تعرف المخاطر Defining Risk بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و /أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه آثار سلبية، لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.

والمصارف تميز بين نوعين من الخسائر وهي: (Keegan, 2004, p. 9)

- الخسائر المتوقعة (Expected Losses (EL): وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها، مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، والتي يتحوط لها المصرف باحتياطات مناسبة.

- الخسائر غير المتوقعة (Unexpected Losses (UL): وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة، مثل: تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على متانة رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة.

حيث أن المصارف تواجه مخاطر بطبيعتها، وتختلف أنواع الخسائر المصرفية وحدتها طبقاً لحجم المصرف وخبرته ودرجة تعقيد أنشطته.

2.1.2 إدارة المخاطر المصرفية- النظام والعملية -

تعتبر إدارة المخاطر Risk management قاعدة أو نظام discipline يجب أن تلتزم بشموليته جميع المؤسسات المالية والمصرفية، ويغطي جميع الأنشطة المصرفية، ويهدف إلى تحقيق أفضل العوائد عند الدخول بمخاطر الأعمال. (السيقلي ، 2005، صفحة 47)

فمن خلال إدارة المخاطر تحدد وتقيس هذه المؤسسات المالية وتراقب المخاطر المصرفية التي تواجهها، وذلك للتأكد من أن: (السيقلي ، 2005، صفحة 51)

1. الأشخاص الذين يقومون بإدارة المخاطر يتمتعون بفهم كامل للمخاطر التي تواجه المصرف، وأنها تُدار بأسلوب فعال وكفاء، وذلك للحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
2. قرارات الدخول في المخاطر يتوافق مع استراتيجية وأهداف مجلس الإدارة.
3. تعرضات المؤسسة المصرفية للمخاطر يتم وفق الحدود المعتمدة established limits من مجلس الإدارة.
4. العوائد من الأنشطة المصرفية تفوق المخاطر التي قد تتعرض لها.
5. كفاية رأس المال لمقابلة المخاطر المصرفية.

تُمارس إدارة المخاطر في المؤسسات المالية المصرفية على جميع المستويات التنظيمية، وذلك بأن تكون كل الإدارات والأقسام طرفا في عملية إدارة المخاطر كالاتي:

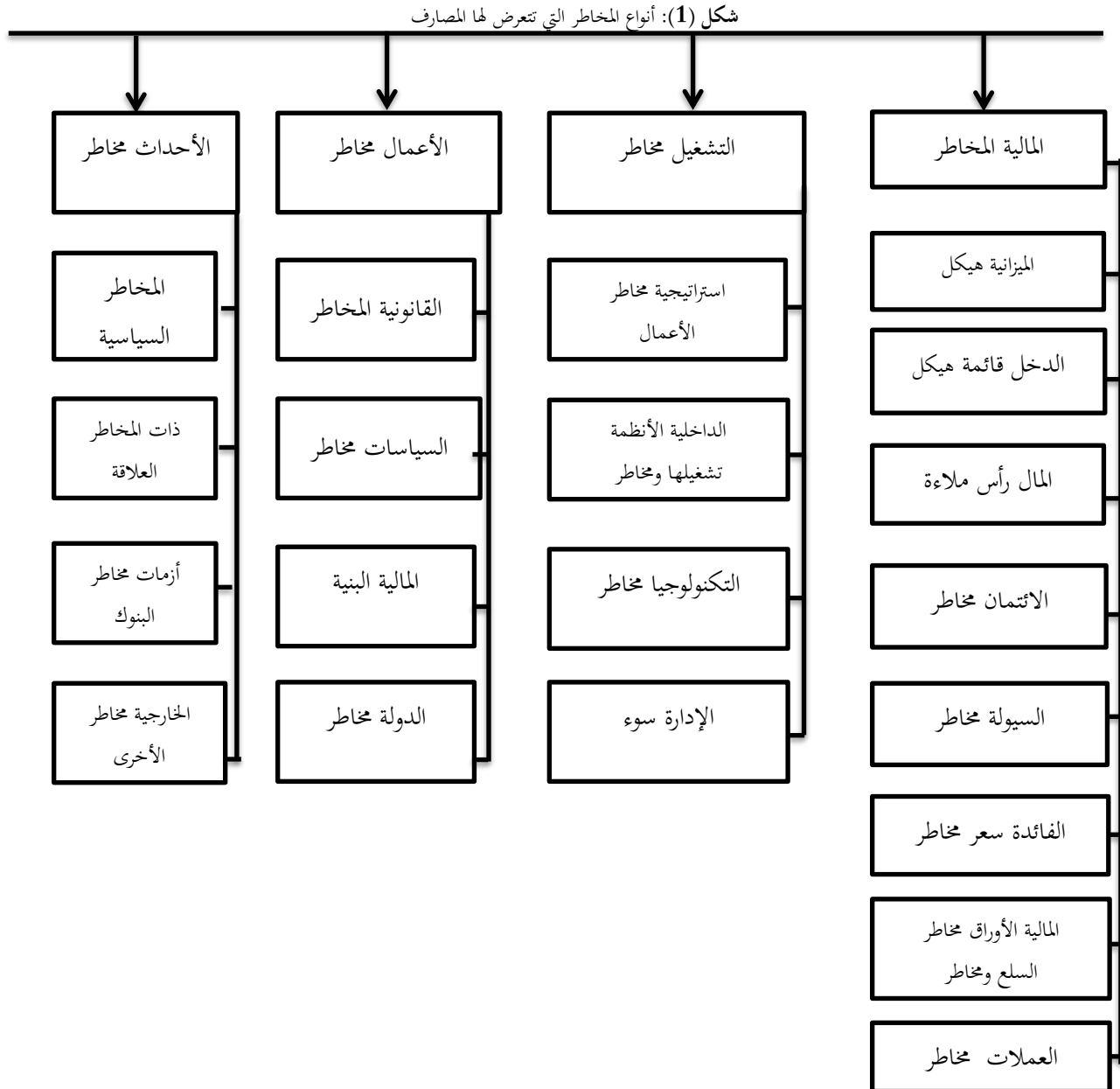
✓ **المستوى التخطيطي Strategic Level**: يعتبر مجلس إدارة أي مؤسسة مالية هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية، والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر. ويجب وصول هذه الأهداف العامة إلى كل موظف في المصرف. وينبغي أيضا على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها. كما يجب اطلاع مجلس الإدارة بصورة منتظمة على المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف من خلال التقارير. (jason, 2004, p. 33)

✓ **مستوى الإدارة العليا Middle Level**: تقوم الإدارة العليا في المصرف بتطبيق استراتيجية وسياسات مجلس الإدارة من خلال البرامج. وتنفذ المهام والإجراءات التي تُستخدم في إدارة المخاطر، من تحديد للمخاطر والنظم الكافية لقياسها وآليات المراقبة الداخلية الفاعلة، وتُعين بوضوح الأشخاص واللجان المختصة بإدارة المخاطر وحدود صلاحياتها ومسؤولياتها. (Patrick, 2005, p. 55)

✓ **مستوى العمليات التشغيلية Operational Level**: يحدث الخطر عند هذا المستوى من خلال ممارسة الأنشطة المصرفية من قبل موظفي المصرف، وتُقيّد المخاطر هنا من خلال العمليات التشغيلية السليمة وإرشادات وتوجيهات الإدارة العليا. (Software and Services;, 2004, p. 155)

3.1.2 أنواع المخاطر المصرفية:

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى أربعة أنواع هي: المخاطر المالية ومخاطر التشغيل ومخاطر الأعمال ومخاطر الأحداث, وذلك كما في شكل رقم 1 التالي:



المصدر: (حشاد، 2005، صفحة 21)

أما أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف هما: المخاطر المالية ومخاطر العمليات.

✓ المخاطر المالية financial risk:

تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة موجودات ومطلوبات المصرف. وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارات المصارف، وفقا لتوجه وحركة السوق والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. وتُحقق المصارف إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي: (حشاد ، 2005، صفحة 22)

- **المخاطرة الائتمانية:** هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المحدد، والتي يتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله، وتُعتبر القروض أهم مصادر مخاطر الائتمان.

- **مخاطر السيولة:** وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز، الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه.

- **مخاطر تقلبات أسعار الصرف:** وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إلمام المصارف كاملا بدراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

- **مخاطر أسعار الفوائد:** وهي المخاطر الناتجة عن تعرض المصرف للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات المصرف والقيمة الاقتصادية لأصوله.

- **مخاطر السعر:** وهي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من التغيرات المعاكسة في أسعار السوق، وتنشأ من التذبذبات في أسواق السندات والأسهم والبضائع. والتي قد تتسبب في حدوث خسائر مالية للمصرف.

✓ مخاطر العمليات (التشغيل): (حشاد ، 2005، صفحة 24)

يشمل هذا النوع المخاطر المتولدة من ضعف في الرقابة الداخلية، أو ضعف في الأشخاص والأنظمة، أو حدوث ظروف خارجية، والتي قد تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة. ومنها: الاحتيال المالي و التزوير.

4.1.2 أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل الجديدة

طرح اتفاق بازل ثلاث طرق أو أساليب لحساب مخاطر الائتمان سيتم مناقشة هذه الأساليب كما يأتي:

- **أسلوب التصنيف النمطي:** تعتبر الطريقة المعيارية The Standardized Approach لقياس المخاطر الائتمانية المنهجية الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان، وتستخدمه المصارف التي تمارس أنشطة غير معقدة. ويتضمن هذا الأسلوب تصنيفا أدق للمخاطر، كما يتضمن توسيع إطار استخدام الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، وحدد وسائل جديدة لتخفيف مخاطرها وبالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية. (حسن ، 2004، صفحة 140)

وبموجب هذا المعيار، يتم تصنيف المخاطر بالاعتماد على مؤسسات التصنيف العالمية وقد تم الإبقاء على مفهوم رأس المال "الأساسي والمساند"، وتم الإبقاء أيضا على معدل كفاية رأس المال (8%) ، إلا أنه تم تعديل نظام الأوزان فلم تعد تُعطى الأوزان وفقا لفئة المقترض "القروض السيادية المؤسسات المصارف الأخرى"، بل أصبحت ترتبط وزن المخاطر المعينة للقروض وفقا لدرجات المخاطر لهذه القروض، والتي تحددها مؤسسات التصنيف وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل (Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June 2004, p. 510).

- أسلوب التصنيف الداخلي (IRB) – Based Approach (The Internal Ratings):

يمكن للمصارف التي تستوفي الحد الأدنى من بعض الشروط ومتطلبات الإفصاح، أن تنال موافقة السلطات الرقابية لاستخدام أسلوب التصنيف الداخلي من أجل قياس مخاطر الائتمان، والاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر risk components في تحديد متطلبات رأس المال لتعرض معين given exposure. وهذا يجعل متطلبات رأس المال أكثر توافقا مع درجة المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها المصرف. (الزدجالي، 2003، الصفحات 74-75)

- أسلوب الأساس والأسلوب المتقدم Foundation and Advanced Approaches:

بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول التي يغطيها إطار أسلوب التصنيف الداخلي IRB، توجد ثلاثة عناصر رئيسية هي: (الزبيدي، 2002، صفحة 38)

مكونات المخاطر Risk Components: وهي تقديرات ومحددات لمخاطر الائتمان، توفرها المصارف وبعضها من تقديرات المشرفين.

دوال أوزان المخاطر Risk Weight Functions: وهي الوسيلة التي يتم بها تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر، وبالتالي تحديد متطلبات رأس المال اللازم لها.

الحد الأدنى للمتطلبات – المعايير الدنيا التي يجب الوفاء بها – Minimum Requirements:

وهي المعايير التي يجب استيفائها حتى يستطيع المصرف أن يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي لأي فئة من الأصول.

2.2 منهجية الدراسة ونتائج الدراسة الميدانية

1.2.2 منهجية الدراسة:

يتناول هذا الجانب وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحثان في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدها الباحثان عليها في تحليل الدراسة.

✓ **منهج البحث:** يتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف إطار لجنة بازل الجديد للرقابة المصرفية الفعالة، وأساليب قياس مخاطر الائتمان الواردة في الاتفاق المعدل بازل 02.

✓ **مجتمع البحث وعينته:** حيث يناقش البحث واقع إدارة مخاطر الائتمان وأساليب تطويرها في البنوك العاملة في الجزائر، فإن مجتمع الدراسة الميداني اقتصر على العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بدوائرها المختلفة في البنوك العاملة في الجزائر، وجميع المشاركين في اتخاذ قرار الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر، وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل.

ويبلغ عدد البنوك العاملة في الجزائر 22 مصرفاً، بعدد 143 فرعاً ومكاتباً ولكن تم استبعاد خمسة مصارف بعدد 10 فرعاً ومكاتباً لصعوبة الوصول لها أي أن عدد فروع مجتمع البحث 133 فرعاً ومكاتباً، وتم أيضاً استثناء المكاتب البنكية من مجتمع البحث وعددها 31 مكتباً لعدم وجود موظفي تسهيلات ائتمانية فيها، وبذلك يصبح عدد فروع مجتمع البحث 102 فرعاً.

وقد بلغ عدد موظفي مجتمع البحث 187 موظف، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل. إن عينة البحث هي جميع موظفي مجتمع البحث والبالغ 187 موظف. وقد تم استرداد 111 استبانة، بمعدل استرداد 58.8%، مع استبعاد استبانة واحدة لعدم استكمال الإجابة عليها. والجدول التالي يبين خصائص عينة الدراسة وفقاً لجنسية البنك كالتالي:

يبين جدول رقم 01 توزيع عينة الدراسة حسب متغير جنسية البنك، حيث تبين أن 40.9% من عينة الدراسة من العاملين في البنوك الأجنبية، و 59.1% من عينة الدراسة من العاملين في البنوك الوطنية.

جدول (01): توزيع عينة الدراسة وفقاً لجنسية المصرف

نوع المصرف	التكرار	النسبة المئوية
وافد	45	40.9
وطني	65	59.1
المجموع	110	100

المصدر: من إعداد الباحثان.

✓ **الأسلوب الإحصائي:** لمعالجة البيانات وتحليل نتائج الدراسة الميدانية تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الإنسانية المعروف باسم "SPSS", كما تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية.
2. معامل بيرسون للارتباط الخطي.
3. اختبار الثبات والصدق الداخلي لأداة البحث من خلال معامل ألفا كرون باخ والتجزئة النصفية.
4. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات "اختبار كولومجروف-سمرنوف 1-Sample K-S".
5. اختبار "one sample T test" T

✓ **صدق وثبات الاستبيان:** تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراته كالتالي:

❖ **صدق فقرات الاستبيان:** قام الباحثان بالتأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

- 1) **صدق المحكمين:** تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين متخصصين في الإدارة والاقتصاد والمحاسبة والإحصاء ومن المتخصصين في هذا المجال . وتمت الاستجابة لآراء السادة المحكمين، بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، وبذلك خرج الاستبيان في صورته شبه النهائية ليتم تطبيقه على العينة الاستطلاعية.
- 2) **صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:**

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاختبار على عينة الدراسة البالغة 30 فرد، وذلك بحساب معاملات الارتباط الخطي لبيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال التابع له.

وقد كانت النتائج إيجابية بشكل عام، حيث دلت معاملات الارتباط المختلفة على وجود اتساق داخلي لفقرات مع المجالات التي تنتمي إليها، وفيما يلي معاملات الارتباط المختلفة لكل فقرة مع المجال الذي تنتمي إليه:

يبين الملحق رقم 08 معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول (يعتمد مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنوك العاملة في الجزائر أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان، تعكس مدى احتمال تحمل البنك مخاطر الائتمان، ومستوى الأرباح التي يتوقع البنك تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية) والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، وكذلك قيمة I المحسوبة أكبر من قيمة I الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 والتي تساوي 0.361 ، وبذلك تعتبر فقرات المجال الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

يبين الملحق رقم 09 معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (تحافظ البنوك العاملة في الجزائر على إدارة وقياس وضبط للعمليات الائتمانية بطريقة مناسبة) والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات

الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 والتي تساوي 0.361 ، وبذلك تعتبر فقرات المجال الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

يبين الملحق رقم 10 معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث (تتوفر لدى البنوك العاملة في الجزائر المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل الجديدة "بازل 02" لتحديد وقياس مخاطر الائتمان) والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، وكذلك قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 والتي تساوي 0.361 ، وبذلك تعتبر فقرات المجال الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

يبين الملحق رقم 11 معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع (تمتلك البنوك العاملة في الجزائر أنظمة معلومات وتقنيات تحليل تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان، وتساعد الإدارة على تحديد وقياس مخاطر الائتمان بدقة وكفاءة) والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 وكذلك قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 والتي تساوي 0.361 ، وبذلك تعتبر فقرات المجال الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

يبين الملحق رقم 12 معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس (تستند البنوك العاملة في الجزائر على نظام رقابة داخلية وخارجية قوي، يعزز عمليات الرقابة الفعالة بتقديم التقارير المالية والإدارية ذات الجودة عن مخاطر الائتمان، والالتزام بالأنظمة والسياسات والتعليمات الداخلية والإجراءات، مما يكفل سلامة وفعالية عملية إدارة المخاطر، ويساهم في تحقيق الربحية طويلة الأجل) والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، وكذلك قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 والتي تساوي 0.361 ، وبذلك تعتبر فقرات المجال الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

يبين الملحق رقم 13 معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس (تلتزم البنوك العاملة في الجزائر بقواعد الشفافية وانضباط السوق، وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس مال البنك، ونوعية وحجم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك، وأساليب إدارتها وقياسها، وسياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات) والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وكذلك قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 والتي تساوي 0.361 ، وبذلك تعتبر فقرات المجال السادس صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ الصدق البنائي لمجالات الاستبانة:

يبين الملحق رقم 14 مدى ارتباط كل مجال من مجالات الاستبيان بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، ويتبين أن محتوى كل مجال من مجالات الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

✓ ثبات الاستبانة Reliability:

أجر الباحثان خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

• طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل مجال وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r}{r + 1} \dots \dots \dots (1)$$

حيث r معامل الارتباط وقد بين الملحق رقم 15 أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان.

• طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، وقد بين الملحق رقم 16 أن معاملات الثبات مرتفعة لمجالات الاستبانة.

✓ اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولجروف - سمرنوف (1-Sample K-S))

يطبق اختبار كولجروف - سمرنوف - لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الملحق رقم 17 نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

2.2.2 نتائج الدراسة الميدانية:

1) مناقشة فقرات وفرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة لتحليل فقرات الاستبانة (*One Sample T test*)، والجدول التالي يحتوي على المتوسط الحسابي والوزن النسبي للمتوسط وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها، إذا كانت القيمة المطلقة ل t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة ل t الجدولية، والتي تساوي 1.98 عند درجة حرية " 109 " ومستوى معنوية " 0.05 " (أو مستوى المعنوية اقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها، إذا كانت القيمة المطلقة ل t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة ل t الجدولية عند درجة حرية " 109 " ومستوى

معنوية "0.05" (أو مستوى المعنوية اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية اكر 0.05.

أ) النتائج الإحصائية لاختبار الفرضية الأولى:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل 02" في البنوك العاملة في الجزائر واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر ائتمان سليمة يعتمد عليها مجلس الإدارة والإدارة العليا في المصارف، تعكس مدى احتمال تحمل المصرف مخاطر الائتمان، ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية عند مستوى دلالة 0.05.

يبين الملحق رقم 02 تحليل فقرات المجال الأول، أن آراء أفراد العينة في جميع الفقرات ايجابية، حيث أن الوزن النسبي للمتوسط لكل فقرة اكر من " 60 %" ومستوى المعنوية اقل من 0.05 ، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على أنه " يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية والسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان " بوزن نسبي 82.75%، وعلى أن " تتضمن إدارة مخاطر الائتمان تعريف وتحديد المخاطر الائتمانية، وأساليب "منهجيات" قياس ورقابة هذه المخاطر " بوزن نسبي 87.45%، وعلى أن " يهتم مجلس الإدارة بمراجعة سياسات الائتمان، وإجراء التعديلات الملائمة، حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف " بوزن نسبي 85.45%، وعلى أن " يحرص مجلس الإدارة على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة الائتمان في المصرف ضمن استراتيجية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل المجلس " بوزن نسبي 85.64% ، وعلى أن " يتابع مجلس الإدارة قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة أنشطة الائتمان بفاعلية وكفاءة، وأنها تتخذ الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها " بوزن نسبي 83.85%، وعلى أن " يلتزم مجلس الإدارة بمراجعة النتائج المالية للمصرف بصورة دورية، ومراجعة التقنيات التي تستخدم لقياس المخاطر " بوزن نسبي 84.91% ، وعلى أن " تلتزم الإدارة العليا بتطبيق استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة، وتطوير السياسات الائتمانية للمصرف " بوزن نسبي 83.64% ، وعلى أن " تُعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر الائتمان، وحدود صلاحياتهم ومسؤولياتهم " بوزن نسبي 84.04%، وعلى أن " تفصل الإدارة العليا بين واجبات قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها من جانب، ومهام متابعتها والسيطرة عليها من جانب آخر 150 " بوزن نسبي 79.27%، نلاحظ هنا انخفاض نسبي لهذه الفقرة عن باقي فقرات المجال، حيث تبين لنا أن بعض المصارف لا تقوم بتخصيص دائرة مستقلة لإدارة مخاطر الائتمان، بل تجمع بين مهام قياس ومراقبة مخاطر الائتمان من جانب مع متابعة والسيطرة عليها من جانب آخر وذلك في دائرة واحدة تسمى دائرة التسهيلات، وعلى أن " تركز الإدارة العليا للمصرف على دراسة وافية للمخاطر " تحديد وتحليل المخاطر المحتملة" المتعلقة بالخدمات المصرفية الجديدة قبل

تفعيلها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة " بوزن نسبي 81.09 %، وعلى أن " توفر الإدارة العليا الكادر البشري المؤهل وذو الخبرة الكافية، والذي يكون قادرا على إتمام أنشطة الائتمان بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات المصرف " بوزن نسبي 81.09%.

وبصفة عامة يتبين أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول يساوي 4.18 ، والوزن النسبي يساوي 83.54 % وهو أكبر من " 60 %"، وقيمة t المحسوبة تساوي 20.867 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 ، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، الأمر الذي يعني قبول الفرضية بأن يوجد علاقة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل 02" في البنوك العاملة في الجزائر واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر ائتمان سليمة يعتمدها مجلس الإدارة والإدارة العليا في المصارف، تعكس مدى احتمال تحمل المصرف مخاطر الائتمان، ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية عند مستوى دلالة 0.05 وهذا بدوره يؤكد أن المصارف تلتزم بالمبدأ الأول والثاني والثالث من مبادئ إدارة مخاطر الائتمان الواردة في وثيقة بازل سبتمبر 2000 أجازت للبنك المركزي تحديد الشروط الواجب اتخاذها نحو أنواع وأشكال الائتمانات التي تمارسها المصارف وتتفق هذه النتيجة من البحث مع لجنة الخدمات المالية الأمريكية (1999) من خلال مبادئ إدارة المخاطر المصرفية الصادرة عنها، والتي تشتمل بأن يقوم مجلس الإدارة في أي مؤسسة مالية بوضع سياسات إدارة المخاطر.

وتتضمن هذه السياسات تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة والرقابة على المخاطر. ولتتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف، ويجب على مجلس الإدارة مراجعة هذه السياسات وإجراء التعديلات الملائمة، ووجود هيكل تنظيمي يحدد بوضوح وبصورة خاصة مسؤوليات الأشخاص التي تُبنى قرارات أعمالها على المخاطر.

ب) النتائج الإحصائية لاختبار الفرضية الثانية:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل 02" في البنوك العاملة في الجزائر وإدارة وقياس وضبط للعمليات الائتمانية في البنوك بطريقة مناسبة عند مستوى دلالة 0.05.

يبين الملحق رقم 03 تحليل فقرات المجال الثاني، حيث يتبين أن آراء أفراد العينة في جميع الفقرات ايجابية حيث أن الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من " 60 %" ومستوى المعنوية أقل من 0.05، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على أنه " يعمل المصرف في ظل معايير منح ائتمان سليمة بأن يحدد: الأسواق المستهدفة، والقطاعات الاقتصادية، وآجال الائتمان، ومقومات الجدارة الائتمانية للمقترض، وكفاية وكفاءة الضمانات " بوزن نسبي 85.82 %، وعلى أن " تلتزم الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة مخاطر الائتمان التي يحددها مجلس الإدارة " بوزن نسبي

85.27% ، وعلى أن " يأخذ المصرف بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة للأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والمحفظة الائتمانية " بوزن نسبي 82.91% ، وعلى أن " ينتفع المصرف من الضمانات لتخفيض مخاطر الائتمان " بوزن نسبي 84.67% ، وعلى أن " يقوم المصرف بإجراء تقييم دوري للضمانات المقدمة من العملاء، للتأكد من أن هذه الضمانات لازالت مستمرة في قدرتها على تدعيم القرض وتخفيف مخاطر الائتمان " بوزن نسبي 86.00% ، وعلى أن " يحرص المصرف على المراجعة الدورية لتصنيف محفظة الائتمان " بوزن نسبي 86.00% ، وعلى أن " يحرص، المصرف على كفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة " بوزن نسبي 86.67% .

وعلى أن " تتحقق كفاءة السياسة الإقراضية والنقدية للمصرف بانخفاض نسبة الديون المتعثرة إلى " بوزن نسبي إجمالي التسهيلات، وانحسارها في حدود النسبة العالمية بحد أقصى 3 – 10% " بوزن نسبي 82.26% ، وعلى أن " يبذل المدير العام والعاملون في دوائر إدارة الائتمان جهودا حثيثة لمعالجة الديون المتعثرة، وتقويض أثرها السلبي على نتائج الأعمال وقاعدة رأس المال للمصرف " بوزن نسبي 85.64% ، وعلى أن " يضع المصرف قواعد تنظيمية للحد من التركيز " تنوع كاف للمحفظة الائتمانية" لمقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذو صلة فيما بينهم، للمناطق الجغرافية، القطاعات الاقتصادية " بوزن نسبي 80.73% ، وعلى أن " يتبع المصرف منهجية التسعير السليمة للائتمان " التسعير الحساس للمخاطر". " بوزن نسبي 79.27% ، وعلى أن " تخضع تعاملات منح الائتمان للأطراف ذوي الصلة بالمصرف لموافقة مجلس الإدارة، وفي حالات معينة " لذوي المصلحة" تبلغ للسلطات الرقابية " بوزن نسبي 85.27% ، وعلى أن " تهتم إدارة الائتمان في المصرف بدراسة مخاطر الائتمان بإجراء الدراسات التسويقية، دراسة المنافسة، مخاطر السوق، التقييم الإداري والفني لمنشأة العميل، الدراسات المستقبلية أو المتوقعة للعميل " بوزن نسبي 83.12% ، وعلى أن " تهتم إدارة الائتمان في المصرف بتحليل المالي الكافي للائتمان ومتابعة المقترض، لإدراك الدلائل المبكرة لتدهور الائتمان، والعمل مع المقترضين على معالجة التدهور " بوزن نسبي 81.27% ، وعلى أن " يتمتع الأشخاص الذين يقومون بإدارة مخاطر الائتمان بالمهارات الإدارية والفنية المطلوبة لإدارة مخاطر الائتمان بكفاءة " بوزن نسبي 81.27% ، وعلى أن " تفوق العوائد من أنشطة الائتمان المخاطر التي يتعرض لها المصرف " بوزن نسبي 79.27% .

وبصفة عامة يتبين أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول يساوي 4.17 والوزن النسبي يساوي 83.50% وهو أكبر من " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 23.342 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 ، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال " بازل 02" في البنوك العاملة في الجزائر وإدارة وقياس وضبط للعمليات الائتمانية في المصارف بطريقة مناسبة عند مستوى دلالة 0.05.

ت) النتائج الإحصائية لاختبار الفرضية الثالثة:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل 02" في البنوك العاملة في الجزائر والمقومات اللازمة في المصارف لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل الجديدة "بازل 02" لتحديد وقياس المخاطر الائتمانية عند مستوى دلالة 0.05.

- الصعوبات التي يواجهها المصرف لقياس مخاطر الائتمان وفقا لمنهجيات بازل 02: يبين الملحق رقم 04 تحليل فقرات المجال الثالث، حيث يتبين أن آراء أفراد العينة في جميع الفقرات ايجابية حيث أن الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من "60%" ومستوى المعنوية اقل من 0.05، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على أنه يصعب على المصرف قياس مخاطر الائتمان وفقا لمنهجيات بازل 02 للأسباب التالية حسب الأهمية:

1- يحتاج المصرف إلى تدريب مستمر وتعليم لتطوير القدرات والمهارات البشرية، وخاصة في نواحي: أنظمة التصنيف الداخلي للائتمان، أساليب قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل 02 وتحديد كفاية رأس المال حيث احتل هذا السبب المرتبة الأولى بوزن نسبي 84.36%.

2- قلة عدد العملاء المصنفين من قبل شركات تصنيف ائتماني خارجية حيث احتل هذا السبب المرتبة الثانية بوزن نسبي 77.96%.

3- غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية، الأمر الذي يحد من قدرة المصرف على الاستفادة من الأوزان التفضيلية التي تعطى للعملاء الذين قد يحصلون على تصنيف ائتماني مرتفع حيث احتل هذا السبب المرتبة الثالثة بوزن نسبي 77.41%.

4- يحتاج الانتقال إلى تطبيق أحكام بازل 02 وخاصة الأساليب الأكثر تقدما تعديلا في النظم المحاسبية التي يتبعها المصرف، وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات الإفصاح والشفافية حيث احتل هذا السبب المرتبة الرابعة بوزن نسبي 74.13%.

5- عدم وجود بيانات تاريخية شاملة "انخفاض جودة المعلومات الائتمانية" يمكن الاعتماد عليها في قياس مخاطر الائتمان حيث احتل هذا السبب المرتبة الخامسة بوزن نسبي 73.45%.

6- عدم توافر الموارد المناسبة للمصرف من أجل تلبية احتياجات الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة وأنظمة إدارة المخاطر وجمع المعلومات حيث احتل هذا السبب المرتبة السادسة بوزن نسبي 68.49%.

7- عدم وجود أنظمة تصنيف داخلي للائتمان لعملاء المصرف حيث احتل هذا السبب المرتبة السابعة والأخيرة بوزن نسبي 65.14% ويشير انخفاض الوزن النسبي هنا على مدى الحاجة لوجود أنظمة تصنيف داخلي للائتمان لعملاء المصرف، تقوم بتحديد أكثر دقة لخصائص كل عميل ائتمان وخصائص المحفظة الائتمانية،

والتركز الائتماني، ومشاكل الائتمان، ومدى كفاية احتياطات خسائر القروض، وتسعير الائتمان، وكفاية رأس المال.

وبصفة عامة يتبين أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول يساوي 3.72 والوزن النسبي يساوي 74.31% وهو أكبر من "60%"، وقيمة t المحسوبة تساوي 10.182 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني وجود صعوبات تواجهها المصارف لقياس مخاطر الائتمان وفقا لمنهجيات بازل 02 عند مستوى دلالة 0.05 مما يعني رفض الفرضية، أي أن البنوك العاملة في الجزائر لا يتوفر لها المقومات اللازمة. وهذا يتفق مع التحديات التي تواجهها المصارف العربية لتطبيق بازل 02 وخصوصا بالنسبة للمتطلبات المتعلقة بقياس مخاطر الائتمان والإفصاح المالي.

- الأسلوب "Approach" الذي سيتبعه مصرفكم لقياس مخاطر الائتمان في إطار بازل 02:

يبين الملحق رقم 04 آراء أفراد العينة في الأساليب المتبعة لقياس مخاطر الائتمان في إطار بازل 02 في مصارفهم، وذلك بوجود إجماع لدى المستجيبين على استخدام الأسلوب المعياري "الموحد" وهذا ما يدل عليه حيث احتل المرتبة الأولى بوزن نسبي 86.60%.

وهذا يتفق مع توجه المصارف العربية للبدء بتطبيق المنهج المعياري لاحتساب مخاطر الائتمان، ومن ثم الانتقال لتطبيق المناهج الأكثر تقدما، بعد تحقق لجنة الرقابة على المصارف من قدرة المصرف المعني على ذلك، بينما لم توافق أفراد العينة على تطبيق أسلوب التقييم الداخلي الأساسي والمتقدم لعدم وجود المقومات اللازمة لتطبيق مثل هذا الأسلوب.

- هل حددت البنك المركزي للبنوك العاملة في الجزائر اعتماد المنهج الملائم لأجل احتساب مخاطر الائتمان؟

يبين الملحق رقم 04 موافقة أفراد العينة بأن البنك المركزي للبنوك العاملة في الجزائر لم تقم باعتماد المنهج الملائم لأجل احتساب مخاطر الائتمان وهذا ما يدل عليه نتائج اختبار t، حيث أن جميع قيم t سالبة وذات معنوية احصائية عند 0.05.

(ث) النتائج الإحصائية لاختبار الفرضية الرابعة:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل 02" في البنوك العاملة في الجزائر وأنظمة معلومات وتقنيات تحليل في المصارف تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان، وتساعد الإدارة على تحديد وقياس المخاطر الائتمانية بدقة وكفاءة عند مستوى دلالة 0.05.

يبين الملحق رقم 05 تحليل فقرات المجال الرابع، حيث يتبين أن آراء أفراد العينة في جميع الفقرات ايجابية حيث أن الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من " 60 % " ومستوى المعنوية اقل من 0.05، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على أنه " تستند تقديرات مخاطر الائتمان بالمصرف على معلومات ائتمانية عالية الجودة " اعتمادية المعلومات " بوزن نسبي 77.06% ، وعلى أن " تسمح معلومات هيكل ونوعية محفظة الائتمان لإدارة المصرف بسرعة تقييم وتحديد مستوى مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، وخاصة تحديد تركيزات مخاطر المحفظة الائتمانية " بوزن نسبي 77.61% ، وعلى أن تُمكن معلومات نظم إدارة المعلومات مجلس الإدارة وجميع المستويات الإدارية من إنجاز عملية المراقبة، وتحديد متطلبات رأس المال " بوزن نسبي 79.63%، وعلى أن " تُراجع الإدارة التنفيذية مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية، للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر الائتمان " بوزن نسبي 78.50 % . وفي ذات الوقت " يحتاج المصرف إلى القيام ببعض التعديلات الجوهرية في النظم الداخلية، تضمن تدفق المعلومات بين الدوائر التنفيذية من جهة، وانتقالها من المستويات التشغيلية إلى أعلى المستويات الإدارية من جهة أخرى " بوزن نسبي 77.04%.

وبصفة عامة يتبين أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع يساوي 3.90 ، والوزن النسبي يساوي 77.97% وهو أكبر من " 60% "، وقيمة t المحسوبة تساوي 17.55 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 ، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 الأمر الذي يعني قبول الفرضية، بأن يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل 02" في البنوك العاملة في الجزائر وأنظمة معلومات وتقنيات تحليل في المصارف تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان، وتساعد الإدارة على تحديد وقياس المخاطر الائتمانية بدقة وكفاءة عند مستوى دلالة 0.05، وهذا بدوره يؤكد أن المصارف تلتزم بالمبدأ الثامن والحادي عشر من مبادئ إدارة مخاطر الائتمان الواردة في وثيقة بازل سبتمبر 2000 كما تؤيد هذه النتيجة لجنة الخدمات المالية الأمريكية (1999)، من خلال مبادئ إدارة المخاطر المصرفية الصادرة عنها، والتي تشتمل بأن إطار فاعل لإدارة المخاطر يحتاج وجود نظام معلومات إدارية فاعل يضمن تدفق المعلومات من المستويات التشغيلية إلى أعلى المستويات الإدارية.

ج) النتائج الإحصائية لاختبار الفرضية الخامسة:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل 02" في البنوك العاملة في الجزائر ووجود نظام رقابة داخلية وخارجية للمصارف قوي، يعزز عمليات الرقابة الفعالة، بتقديم التقارير المالية والإدارية ذات الجودة عن مخاطر الائتمان والالتزام بالأنظمة والسياسات والخطط والتعليمات الداخلية وكذلك الإجراءات، مما يكفل سلامة وفاعلية عملية إدارة المخاطر في المصارف، ويساهم في تحقيق الربحية طويلة الأجل عند مستوى دلالة 0.05.

- المراجعة الداخلية "التدقيق الداخلي" لمخاطر الائتمان:

يبين الملحق رقم 06 تحليل فقرات المجال الخامس (المراجعة الداخلية "التدقيق الداخلي" لمخاطر الائتمان)، حيث يتبين أن آراء أفراد العينة في جميع الفقرات ايجابية، وأن الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من " 60% " ومستوى المعنوية اقل من 0.05 بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على أنه " يوجد لدى المصرف مراجعة داخلية فعالة "التدقيق الداخلي" لمخاطر الائتمان " بوزن نسبي 82.26%، وعلى أن " يتمتع التدقيق الداخلي لمخاطر الائتمان بالاستقلالية وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة " بوزن نسبي 80.55%، وعلى أن " تساعد المراجعة الداخلية للائتمان في تقييم عملية إدارة الائتمان في المصرف " بوزن نسبي 81.83 %، وعلى أن " تحدد المراجعة الداخلية للائتمان دقة تصنيفات مخاطر محفظة الائتمان " بوزن نسبي 79.45%، وعلى أن " تساعد المراجعة الداخلية للائتمان على عدم تخطي تعرضات مخاطر الائتمان الحدود المناسبة والمقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا " بوزن نسبي 78.72%، وعلى أن " تُستخدم المراجعة الداخلية في تحديد مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان ومنهجيات قياس مخاطر الائتمان " بوزن نسبي 78.90%، وعلى أن " تُستخدم المراجعة الداخلية للائتمان في تحديد أي استثناءات في السياسات والإجراءات والحدود " بوزن نسبي 76.88%، وعلى أن " تعمل المراجعة الداخلية للائتمان المنتظمة على إدراك التدهور في الائتمان في مراحل مبكرة " بوزن نسبي 80.18%، وعلى أن " تقدم المراجعة الداخلية للائتمان تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وهي كالآتي:

- تُعد تقييمًا عن مستوى واتجاهات مخاطر الائتمان، وآثارها على مستويات رأس مال المصرف.

- تقييم كفاءة نظم القياس.

- تقييم المتطلبات المستقبلية لرأس مال المصرف وفقا لقيمة مخاطر الائتمان، والتعديلات اللازمة في الخطة الإستراتيجية للائتمان تبعا لذلك " بوزن نسبي 75.93%.

وبصفة عامة يتبين أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الخامس (المراجعة الداخلية "التدقيق الداخلي" لمخاطر الائتمان) يساوي 3.97، والوزن النسبي يساوي 79.40% وهو أكبر من 60%، وقيمة t المحسوبة تساوي 14.004، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05، مما يعني توفر مراجعة داخلية "التدقيق الداخلي" لمخاطر الائتمان في المصارف الفلسطينية عند مستوى دلالة 0.05 وهذا بدوره يؤكد أن المصارف تلتزم بالمبدأ الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر من مبادئ إدارة مخاطر الائتمان الواردة في وثيقة بازل سبتمبر 2000، كما تؤيد هذه النتيجة ما جاءت به لجنة الخدمات المالية الأمريكية (1999)، من خلال مبادئ إدارة المخاطر المصرفية الصادرة عنها، بأن الأشخاص

القائمين بوظيفة مراجعة المخاطر والتدقيق الداخلي يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية، وترفع تقاريرهم مباشرة لمجلس الإدارة.

- دور البنك المركزي الجزائري:

يبين الملحق رقم 06 أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الخامس المتعلقة بدور البنك المركزي الجزائري في الرقابة على مخاطر الائتمان يساوي 3.87 والوزن النسبي يساوي 77.48%، وهو أكبر من " 60 %" وقيمة t المحسوبة تساوي 16.043 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن للبنك المركزي الجزائري دور كبير في الرقابة على مخاطر الائتمان عند مستوى دلالة 0.05 وهذا بدوره يؤكد أن المصارف تلتزم بالمبدأ السابع عشر من مبادئ إدارة مخاطر الائتمان الواردة في وثيقة بازل سبتمبر 2000 ويعزز دور البنك المركزي في الرقابة على المحفظة الائتمانية وإدارة الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر.

كما بلغ الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الخامس يساوي 3.92 والوزن النسبي يساوي 78.48% وهو أكبر من " 60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 17.318 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، مما يعني قبول الفرضية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل 02" في البنوك العاملة في الجزائر ووجود نظام رقابة داخلية وخارجية للبنوك قوي يعزز عمليات الرقابة الفعالة، بتقديم التقارير المالية والإدارية ذات الجودة عن مخاطر الائتمان والالتزام بالأنظمة والسياسات والخطط والتعليمات الداخلية وكذلك الإجراءات، مما يكفل سلامة وفاعلية عملية إدارة المخاطر في المصارف، ويساهم في تحقيق الربحية طويلة الأجل عند مستوى دلالة 0.05.

(د) النتائج الإحصائية لاختبار الفرضية السادسة:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل 02" في البنوك العاملة في الجزائر وتوجه البنوك العاملة في الجزائر نحو تعزيز الانضباطية السوقية "الشفافية والإفصاح في السوق"، وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس المال، ونوعية وحجم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، وأساليب قياسها وإدارتها، وسياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات عند مستوى دلالة 0.05.

يبين الملحق رقم 07 تحليل فقرات المجال السادس حيث يتبين أن آراء أفراد العينة في جميع الفقرات الإيجابية حيث أن الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من " 60%" ومستوى المعنوية أقل من ، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على أنه "يتبع المصرف سياسة إفصاح رسمية، يوافق عليها مجلس الإدارة، تبين توجهات الإفصاح لدى المصرف، والضوابط الداخلية على عملية الإفصاح " بوزن نسبي 83.52% ، وعلى أن " يعد المصرف تقارير دورية للإفصاح عن

الأداء المالي للمصرف " بوزن نسبي %81.85 ، وعلى أن " يعد المصرف تقارير دورية للإفصاح عن المركز المالي للمصرف، وبخاصة كفاية وهيكلية رأس مال المصرف، والسيولة " بوزن نسبي %82.78، وعلى أن " يتضمن الإفصاح الدوري السياسات المحاسبية في تقييم أصول والتزامات المصرف " بوزن نسبي %78.70 ، وعلى أن " يتضمن الإفصاح السياسات المحاسبية المطبقة في تكوين المخصصات " بوزن نسبي %79.81 ، وعلى أن " يتضمن الإفصاح الدوري الأساليب المتبعة في إدارة وقياس مخاطر الائتمان " بوزن نسبي %78.69 ، وعلى أن " يتضمن الإفصاح الدوري نوعية وحجم مخاطر الائتمان " بوزن نسبي %77.59.

وبصفة عامة بلغ الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال السادس يساوي 4.02 ، والوزن النسبي يساوي 80.42 % وهو أكبر من "60 % " ، وقيمة t المحسوبة تساوي 15.610 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 . مما يعني قبول الفرضية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال " بازل 02" في البنوك العاملة في الجزائر وتوجه البنوك العاملة في الجزائر نحو تعزيز الانضباطية السوقية " الشفافية والإفصاح في السوق "، وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس المال، ونوعية وحجم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، وأساليب قياسها وإدارتها، وسياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات عند مستوى دلالة 0.05، وهذا يتوافق مع متطلبات الإفصاح الواردة في المحور الثالث لاتفاقية بازل الجديدة بازل 02 وهو انضباط السوق *Market discipline* ويؤيده تقارير القوائم المالية السنوية لعدد من البنوك الجزائرية.

3. الخلاصة:

يهدف هذا البحث إلى تقييم واقع استراتيجيات ونظم إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك العاملة في الجزائر، والاستعدادات والإجراءات التي تتخذها لتطوير هذه الأنظمة وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية البنكية الدولية "متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة البنكية بازل 02، إعداد إطارا شاملا لإدارة مخاطر الائتمان في البنوك وفق الإدارة الحديثة للمخاطر البنكية، وأن محتويات البحث تتمحور نحو تحقيق هذه الأهداف وعليه نورد النتائج التي تحققت من البحث ارتباطا بالأهداف، حيث تبين من خلال دراسة بيئة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر ما يلي:

أ- كفاءة العملية الائتمانية في البنوك الجزائرية.

ب- يتمتع الأشخاص القائمون بوظيفة مراجعة المخاطر والتدقيق الداخلي بالاستقلالية، وتُرْفَع تقاريرهم مباشرة لمجلس الإدارة.

ت- يقوم البنك المركزي بإصدار القواعد الاسترشادية أو الضوابط الائتمانية بهدف تحقيق الرقابة على البنوك، وأيضا وضع قواعد إلزامية للبنوك من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، مثل قواعد التركزات الائتمانية، ويتابع

البنك المركزي إصدار القرارات والتعميمات الخاصة بتصنيفات الديون، وتكوين المخصصات لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها والمعدومة، وتجنيد الفوائد غير المحصلة وعدم إدراجها ضمن الإيرادات.
ث- تُفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد *Standardized Approach* عند قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل 02, عن استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي *IRB*.

References:

- Hamza Al-Zubaidi. (2002). Bank Credit Administration and Credit Analysis, Dar Al-Warraq Publishing, Amman.
- Hammoud Al-Zadjali. (2003). The impact of the recommendations of the Basel Committee and international evaluation institutions on Arab countries, Journal of the Union of Arab Banks, 34, 70-85.
- Guest of God Hassan. (2004). Bad debts in the Palestinian banking system. Journal of Banks in Palestine, 24, 135-155.
- Falah Al-Hussaini, and Al-Douri supporter. (2000). Bank management: a quantitative and strategic approach to borrowing the policy of allocating financial resources in banks, Wael Publishing House, Amman.
- Mohammed Al-Seqali. (2005). Basic Principles for Effective Banking Supervision issued by the Basel Committee for Banking Supervision in 1997 "An applied study on the Palestinian Monetary Authority". Master Thesis, Islamic University, Palestine.
- Nabil Hashad. (2005). Your guide to banking risk management, Financial and Banking Studies Research Center, Oman.
- Basel Committee on Banking Supervision Basel II. (June 2004). **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework**, 505-520.
- jason, k. (2004). *The Benefits of Basel II and the Path to Improved Financial Performance*, . www.moodyskmv.com.
- Keegan, M. (2004). Management of Risk "Principles and Concepts". *H M Treasury*, 5-25.
- Patrick, v. (2005). Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II, European Central Bank. *working Papers*, 50-65.
- Software and Services;. (2004). Credit Risk Management in the Financial Services Industry. *International benchmark survey*, 150-170.

الملاحق

الملحق (1):

● الإستبانة

السادة المحترمون: المدير العام / نائب المدير العام / مدير التسهيلات / مدير دعم التسهيلات / مدير إدارة مخاطر الائتمان / مدير التدقيق الداخلي / مدير الفرع / أعضاء لجان اتخاذ القرار الائتماني / مسؤول الائتمان

الموضوع: الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية " بازل 02"

"دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الجزائر"

يتوقف سلامة واستقرار الجهاز المصرفي على نجاح المصارف في تبني استراتيجيات وأنظمة سليمة وفاعلة لإدارة المخاطر المصرفية على أنواعها.

وأن تطبيق معايير الإطار الجديد المعدل لمتطلبات رأس المال " بازل 02" يحدث تحسينات ذات قيمة حيث تحفز اتفاقية بازل 02 المصارف على تطوير نظم وعمليات إدارة المخاطر، وتبني من هجيات أكثر تقدما في تحديد وقياس المخاطر المصرفية، وخاصة قياس المخاطر الائتمانية من خلال المدخل المستند للتصنيف الداخلي IBR.

ويهدف هذا الاستبيان إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك العاملة في الجزائر، والاستعدادات والإجراءات التي تتخذها لتطوير هذه الأنظمة وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية "متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية بازل 2".

حيث يشكل هذا الاستبيان جزءا هاما من الدراسة التي يقوم بها الباحثان.

هذا ويلتزم الباحثان بعدم استخدام هذه البيانات إلا لغرض البحث العلمي فقط، والوصول إلى نتائج عامة.

أشكر لكم حسن تعاونكم وتخصيصكم الجهد والوقت لتعبئة هذا الاستبيان.

الباحثان / موسى عبد القادر, مسعودي عبد الحميد.

المسمى الوظيفي:		المؤهل العلمي:		سنوات الخبرة:	
1) يعتمد مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنوك العاملة في الجزائر أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان، تعكس مدى احتمال تحمل المصرف مخاطر الائتمان، ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية.		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة

					يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية والسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان.	1
					تتضمن إدارة مخاطر الائتمان تعريف وتحديد المخاطر الائتمانية، وأساليب " منهجيات " قياس ورقابة هذه المخاطر	2
					يهتم مجلس الإدارة بمراجعة سياسات الائتمان، وإجراء التعديلات الملائمة، حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف.	3
					يحرص مجلس الإدارة على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة الائتمان في المصرف ضمن استراتيجية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل المجلس.	4
					يتابع مجلس الإدارة قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة أنشطة الائتمان بفاعلية وكفاءة، وأنها تتخذ الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.	5
					يلتزم مجلس الإدارة بمراجعة النتائج المالية للمصرف بصورة دورية، ومراجعة التقنيات التي تستخدم لقياس المخاطر.	6
					تلتزم الإدارة العليا بتطبيق استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة، وتطوير السياسات الائتمانية للمصرف.	7
					تُعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر الائتمان، وحدود صلاحياتهم ومسؤولياتهم.	8

					9	تفصل الإدارة العليا بين واجبات قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها من جانب، ومهام متابعتها والسيطرة عليها من جانب آخر.
					10	تحرص الإدارة العليا للمصرف على دراسة وافية للمخاطر " تحديد وتحليل المخاطر المحتملة " المتعلقة بالخدمات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
					11	توفر الإدارة العليا الكادر البشري المؤهل وذو الخبرة الكافية، والذي يكون قادرا على إتمام أنشطة الائتمان بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات المصرف.

موافق غير	موافق غير	محايد	موافق	موافق بشدة	2) تحافظ البنوك العاملة في الجزائر على إدارة وقياس وضبط للعمليات الائتمانية بطريقة مناسبة.	
					1	يعمل المصرف في ظل معايير منح ائتمان سليمة بأن يحدد الأسواق المستهدفة، والقطاعات الاقتصادية، وآجال الائتمان، ومقومات الجدارة الائتمانية للمقترض، وكفاية وكفاءة الضمانات.
					2	تلتزم الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة مخاطر الائتمان التي يحددها مجلس الإدارة.
					3	يأخذ المصرف بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة للأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والحفظ الائتمانية.
					4	يقوم المصرف بإجراء تقييم دوري للضمانات المقدمة من العملاء، للتأكد

					من أن هذه الضمانات لازالت مستمرة في قدرتها على تدعيم القرض وتخفيف مخاطر الائتمان.	
					يحرص المصرف على المراجعة الدورية لتصنيف محفظة الائتمان.	5
					يحرص المصرف على كفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة.	6
					تتحقق كفاءة السياسة الإقراضية والنقدية للمصرف بانخفاض نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، وانحسارها في حدود النسبة العالمية بحد أقصى 3 - 10%.	7
					يبدل المدير العام والعاملون في دوائر إدارة الائتمان جهوداً حثيثة لمعالجة الديون المتعثرة، وتقويض أثرها السلبي على نتائج الأعمال وقاعدة رأس المال للمصرف.	8
					يضع المصرف قواعد تنظيمية للحد من التركيز " تنوع كاف للمحفظة الائتمانية" المقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذو صلة فيما بينهم، للمناطق الجغرافية، القطاعات الاقتصادية.	9
					يتبع المصرف منهجية التسعير السليمة للائتمان " التسعير الحساس للمخاطر " .	10
					تخضع تعاملات منح الائتمان للأطراف ذوي الصلة بالمصرف لموافقة مجلس الإدارة، وفي حالات معينة " لذوي المصلحة " تبلغ للسلطات الرقابية.	11

					تتم إدارة الائتمان في المصرف بدراسة مخاطر الائتمان بإجراء الدراسات التسويقية، دراسة المنافسة، مخاطر السوق، التقييم الإداري والفني لمنشأة العميل، الدراسات المستقبلية أو المتوقعة للعميل.	12
					تتم إدارة الائتمان في المصرف بتحليل المالي الكافي للائتمان ومتابعة المقترض، لإدراك الدلائل المبكرة لتدهور الائتمان، والعمل مع المقترضين على معالجة التدهور.	13
					يتمتع الأشخاص الذين يقومون بإدارة مخاطر الائتمان بالمهارات الإدارية والفنية المطلوبة لإدارة مخاطر الائتمان بكفاءة.	14
					تفوق العوائد من أنشطة الائتمان المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	15
					تفوق العوائد من أنشطة الائتمان المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	16

موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	3) تتوفر لدى البنوك العاملة في فلسطين المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل الجديدة "بازل 02" لتحديد وقياس مخاطر الائتمان.
أ- يصعب على المصرف قياس مخاطر الائتمان وفقا لمنهجيات بازل 02 للأسباب التالية:					
					1 غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية، الأمر الذي يحد من قدرة المصرف على الاستفادة من الأوزان التفضيلية التي تعطى للعملاء الذين قد يحصلون على تصنيف ائتماني مرتفع.
					2 قلة عدد العملاء المصنفين من قبل شركات تصنيف ائتماني خارجية.
					3 عدم وجود أنظمة تصنيف داخلي للائتمان لعملاء المصرف.

					4	عدم وجود بيانات تاريخية شاملة" انخفاض جودة المعلومات الائتمانية "يمكن الاعتماد عليها في قياس مخاطر الائتمان.
					5	يحتاج الانتقال إلى تطبيق أحكام بازل 02 وخاصة الأساليب الأكثر تقدما تعديلا في النظم المحاسبية التي يتبعها المصرف، وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات الإفصاح والشفافية.
					6	يحتاج المصرف إلى تدريب مستمر وتعليم لتطوير القدرات والمهارات البشرية، وخاصة في نواحي أنظمة التصنيف الداخلي للائتمان، أساليب قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل 02 وتحديد كفاية رأس المال.
					7	عدم توافر الموارد المناسبة للمصرف من أجل تلبية احتياجات الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة وأنظمة إدارة المخاطر وجمع المعلومات.
ب)- ما هو الأسلوب " Approach " الذي سيعتبه مصرفكم لقياس مخاطر الائتمان في إطار بازل 02 ؟						
					1	الأسلوب المعياري " الموحد"
					2	أسلوب التقييم الداخلي الأساسي
					3	أسلوب التقييم الداخلي المتقدم
ج)- هل حدد البنك المركزي للبنوك العاملة في الجزائر اعتماد المنهج الملائم لأجل احتساب مخاطر الائتمان؟						
					1	الأسلوب المعياري " الموحد"
					2	أسلوب التقييم الداخلي الأساسي
					3	أسلوب التقييم الداخلي المتقدم

						4	تمتلك البنوك العاملة في الجزائر أنظمة معلومات وتقنيات تحليل تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان، وتساعد الإدارة على تحديد وقياس مخاطر الائتمان بدقة وكفاءة.
						1	تستند تقديرات مخاطر الائتمان بالمصرف على معلومات ائتمانية عالية الجودة "اعتمادية المعلومات".
						2	تسمح معلومات هيكل ونوعية محفظة الائتمان لإدارة المصرف

					بسرعة تقييم وتحديد مستوى مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، وخاصة تحديد تركيزات مخاطر المحفظة الائتمانية.
				3	تُمكن معلومات نظم إدارة المعلومات مجلس الإدارة وجميع المستويات الإدارية من إنجاز عملية المراقبة، وتحديد متطلبات رأس المال.
				4	يحتاج المصرف إلى القيام ببعض التعديلات الجوهرية في النظم الداخلية، تضمن تدفق المعلومات بين الدوائر التنفيذية من جهة، وانتقالها من المستويات التشغيلية إلى أعلى المستويات الإدارية من جهة أخرى.
				5	تُراجع الإدارة التنفيذية مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية، للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر الائتمان.

موافق بشدة	موافق	محايد	موافق خيراً	موافق بشدة	موافق خيراً
					5) تستند البنوك العاملة في الجزائر على نظام رقابة داخلية وخارجية (البنك المركزي) قوي، يعزز عمليات الرقابة الفعالة بتقديم التقارير المالية والإدارية ذات الجدارة عن مخاطر الائتمان، والالتزام بالأنظمة والسياسات والتعليمات الداخلية والإجراءات، مما يكفل سلامة وفاعلية عملية إدارة المخاطر، ويساهم في تحقيق الربحية طويلة الأجل.
أ- المراجعة الداخلية "التدقيق الداخلي" لمخاطر الائتمان:					
				1	يوجد لدى المصرف مراجعة داخلية فعالة "التدقيق الداخلي" لمخاطر الائتمان.
				2	يتمتع التدقيق الداخلي لمخاطر الائتمان بالاستقلالية وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.
				3	تساعد المراجعة الداخلية للائتمان في تقييم عملية إدارة الائتمان في المصرف.
				4	تحدد المراجعة الداخلية للائتمان دقة تصنيفات مخاطر محفظة الائتمان.
				5	تساعد المراجعة الداخلية للائتمان على عدم تخطي تعرضات مخاطر الائتمان الحدود المناسبة والمقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

					6 تُستخدم المراجعة الداخلية في تحديد مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان ومنهجيات قياس مخاطر الائتمان.
					7 تُستخدم المراجعة الداخلية للائتمان في تحديد أي استثناءات في السياسات والإجراءات والحدود.
					8 تعمل المراجعة الداخلية للائتمان المنتظمة على إدراك التدهور في الائتمان في مراحل مبكرة.
					9 تقدم المراجعة الداخلية للائتمان تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وهي كالاتي: - تُعد تقييمًا عن مستوى واتجاهات مخاطر الائتمان، وآثارها على مستويات رأس مال المصرف. - تقييم كفاءة نظم القياس. - تقييم المتطلبات المستقبلية لرأس مال المصرف وفقا لقيمة مخاطر الائتمان، والتعديلات اللازمة في الخطة الاستراتيجية للائتمان تبعا لذلك.
ب- دور البنك المركزي الجزائري					
					1 يقيم مراقبو البنك المركزي مدى كفاية رأس مال المصرف مقارنة بمخاطر الائتمان.
					2 ينفذ مراقبو البنك المركزي المراجعة اللازمة لنوعية الائتمانات بأخذ عينة منها.
					3 يقوم مراقبو البنك المركزي بإجراء تقييم مستقل لاستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان للمصرف.
					4 يضع مراقبو البنك المركزي حدود تقيد تعرضات المخاطر للأفراد أو مجموعة من الأطراف ذات الصلة المالية فيما بينهم.
					5 يقوم مراقبو البنك المركزي بمراقبة اتجاهات محفظة الائتمان، ومناقشة أي تدهور ملحوظ في المحفظة مع الإدارة العليا مثل: ضعف في نظام إدارة مخاطر الائتمان، تركيزات زائدة، تصنيف الائتمانات، تقدير مخصصات إضافية، تأثير توقف فوائد مستحقة على ربحية المصرف.
					6 يتابع مراقبو البنك المركزي اتخاذ المصرف الإجراءات المناسبة للتحسين العاجل لعملية إدارة مخاطر الائتمان.

					يعتمد مراقبو البنك المركزي على نتائج تقييم المراجعة الداخلية للائتمان في تقييم نوعية المحفظة الائتمانية للمصرف وكفاية المخصصات.	7
					يحدد مراقبو البنك المركزي مدى كفاءة مراقبة أعضاء مجلس الإدارة للمصرف عملية إدارة مخاطر الائتمان.	8
					يعتمد مراقبو البنك المركزي على نتائج تقييم المراجعة الداخلية للائتمان لعمليات منح الائتمان.	9
					يقيم مراقبو البنك المركزي مدى إدراك إدارة المصرف للمخاطر الائتمانية في مرحلة مبكرة، واتخاذها التدابير المناسبة.	10

غير موافق	موافق جزئياً	محايد	موافق	موافق بشدة		
					6) تلتزم البنوك العاملة في الجزائر بقواعد الشفافية وانضباط السوق، وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس مال المصرف، ونوعية وحجم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، وأساليب إدارتها وقياسها، وسياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات.	
					1 يتبع المصرف سياسة إفصاح رسمية، يوافق عليها مجلس الإدارة، تبين توجهات الإفصاح لدى المصرف، والضوابط الداخلية على عملية الإفصاح.	1
					2 يعد المصرف تقارير دورية للإفصاح عن الأداء المالي للمصرف.	2
					3 يعد المصرف تقارير دورية للإفصاح عن المركز المالي للمصرف، وبخاصة كفاية وهيكلية رأس مال المصرف، والسيولة.	3
					4 يتضمن الإفصاح الدوري السياسات المحاسبية في تقييم أصول والتزامات المصرف.	4

					5	يتضمن الإفصاح السياسات المحاسبية المطبقة في تكوين مخصصات التسهيلات الائتمانية.
					6	يتضمن الإفصاح الدوري الأساليب المتبعة في إدارة وقياس مخاطر الائتمان.
					7	يتضمن الإفصاح الدوري نوعية وحجم مخاطر الائتمان.

• الجداول الإحصائية لتحليل المجالات:

الملحق (2): يوضح نتائج اختبار إجابات أفراد العينة على فقرات المجال الأول

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي للمتوسط	قيمة	مستوى الدلالة
1	يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية والسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان.	4.14	82.75	12.409	0.000
2	تتضمن إدارة مخاطر الائتمان تعريف وتحديد المخاطر الائتمانية، وأساليب "منهجيات" قياس ورقابة هذه المخاطر	4.37	87.45	19.785	0.000
3	يهتم مجلس الإدارة بمراجعة سياسات الائتمان، وإجراء التعديلات الملائمة، حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف.	4.27	85.45	17.178	0.000
4	يحرص مجلس الإدارة على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة الائتمان في المصرف ضمن استراتيجية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل المجلس.	4.28	85.64	16.744	0.000
5	يتابع مجلس الإدارة قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة أنشطة الائتمان بفاعلية وكفاءة، وأنها تتخذ الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.	4.19	83.85	16.574	0.000
6	يلتزم مجلس الإدارة بمراجعة النتائج المالية للمصرف بصورة دورية، ومراجعة التقنيات التي تستخدم لقياس المخاطر.	4.25	84.91	15.814	0.000
7	تلتزم الإدارة العليا بتطبيق استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة، وتطوير السياسات الائتمانية للمصرف.	4.18	83.64	16.130	0.000
8	تُعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر الائتمان، وحدود صلاحياتهم ومسئولياتهم.	4.20	84.04	14.619	0.000

0.000	10.559	79.27	3.96	تفصل الإدارة العليا بين واجبات قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها من جانب، ومهام متابعتها والسيطرة عليها من جانب آخر.	9
0.000	12.194	81.09	4.05	تحرص الإدارة العليا للمصرف على دراسة وافية للمخاطر " تحديد وتحليل المخاطر المحتملة " المتعلقة بالخدمات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.	10
0.000	12.937	81.09	4.05	توفر الإدارة العليا الكادر البشري المؤهل وذو الخبرة الكافية، والذي يكون قادرا على إتمام أنشطة الائتمان بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات المصرف.	11
0.000	20.867	83.54	4.18	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (109) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 1.98

الملحق (3): يوضح نتائج اختبار إجابات أفراد العينة على فقرات المجال الثاني

الرقم	الفقرات	الحسابي الوسط	النسبي الوزن	قيمة t	الدالة مستوى
1	يعمل المصرف في ظل معايير منح ائتمان سليمة بأن يحدد : الأسواق المستهدفة، والقطاعات الاقتصادية، وأجال الائتمان، ومقومات الجدارة الائتمانية للمقترض، وكفاية وكفاءة الضمانات.	4.29	85.82	17.055	0.000
2	تلتزم الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة مخاطر الائتمان التي يحددها مجلس الإدارة.	4.26	85.27	15.732	0.000
3	يأخذ المصرف بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة للأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والمحفظة الائتمانية.	4.15	82.91	17.120	0.000
4	يقوم المصرف بإجراء تقييم دوري للضمانات المقدمة من العملاء، للتأكد من أن هذه الضمانات لازالت مستمرة في قدرتها على تدعيم القرض وتخفيف مخاطر الائتمان.	4.23	84.67	16.032	0.000
5	يحرص المصرف على المراجعة الدورية لتصنيف محفظة الائتمان.	4.30	86.00	17.378	0.000
6	يحرص المصرف على كفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة.	4.30	86.00	19.913	0.000
7	تتحقق كفاءة السياسة الإقراضية والنقدية للمصرف بانخفاض نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، وانحسارها في حدود النسبة العالمية بحد أقصى 3 - 10%.	4.33	86.67	20.270	0.000
8	يبدل المدير العام والعاملون في دوائر إدارة الائتمان جهودا حثيثة لمعالجة الديون المتعثرة، وتقويض أثرها السلبي على نتائج الأعمال وقاعدة رأس المال للمصرف.	4.11	82.26	13.243	0.000

0.000	16.988	85.64	4.28	يضع المصرف قواعد تنظيمية للحد من التركيز " تنوع كاف للمحافظة الائتمانية "المقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذو صلة فيما بينهم، للمناطق الجغرافية، القطاعات الاقتصادية.	9
0.000	13.089	80.73	4.04	يتبع المصرف منهجية التسعير السليمة للائتمان" التسعير الحساس للمخاطر " .	10
0.000	12.505	79.27	3.96	تخضع تعاملات منح الائتمان للأطراف ذوي الصلة بالمصرف لموافقة مجلس الإدارة، وفي حالات معينة " لذوي المصلحة "تبلغ للسلطات الرقابية.	11
0.000	16.615	85.27	4.26	تهتم إدارة الائتمان في المصرف بدراسة مخاطر الائتمان بإجراء الدراسات التسويقية، دراسة المنافسة، مخاطر السوق، التقييم الإداري والفني لمنشأة العميل، الدراسات المستقبلية أو المتوقعة للعميل.	12
0.000	13.992	83.12	4.16	تهتم إدارة الائتمان في المصرف بالتحليل المالي الكافي للائتمان ومتابعة المقترض، لإدراك الدلائل المبكرة لتدهور الائتمان، والعمل مع المقترضين على معالجة التدهور.	13
0.000	13.141	81.27	4.06	يتمتع الأشخاص الذين يقومون بإدارة مخاطر الائتمان بالمهارات الإدارية والفنية المطلوبة لإدارة مخاطر الائتمان بكفاءة.	14
0.000	13.311	81.27	4.06	تفوق العوائد من أنشطة الائتمان المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	15
0.000	11.151	79.27	3.96	تفوق العوائد من أنشطة الائتمان المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	16
0.000	23.342	83.50	4.17	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (109) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 1.98

الملحق (4): يوضح نتائج اختبار إجابات أفراد العينة على فقرات المجال الثالث

الرقم	الفقرات	المتوسط	النسبة المئوية	قيمة t	الدلالة مستوى
(أ)- يصعب على المصرف قياس مخاطر الائتمان وفقا لمنهجيات بازل 02 للأسباب التالية:					
1	غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية، الأمر الذي يحد من قدرة المصرف على الاستفادة من الأوزان التفضيلية التي تعطى للعملاء الذين قد يحصلون على تصنيف ائتماني مرتفع.	3.87	77.41	9.167	0.000
2	قلة عدد العملاء المصنفين من قبل شركات تصنيف ائتماني خارجية.	3.90	77.96	10.542	0.000
3	عدم وجود أنظمة تصنيف داخلي للائتمان لعملاء المصرف.	3.26	65.14	2.366	0.020

0.000	6.833	73.45	3.67	عدم وجود بيانات تاريخية شاملة" انخفاض جودة المعلومات الائتمانية "يمكن الاعتماد عليها في قياس مخاطر الائتمان.	4
0.000	7.567	74.13	3.71	يحتاج الانتقال إلى تطبيق أحكام بازل 02 وخاصة الأساليب الأكثر تقدما تعديلا في النظم المحاسبية التي يتبعها المصرف، وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات الإفصاح والشفافية.	5
0.000	16.575	84.36	4.22	يحتاج المصرف إلى تدريب مستمر وتعليم لتطوير القدرات والمهارات البشرية، وخاصة في نواحي : أنظمة التصنيف الداخلي للائتمان، أساليب قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل 02 وتحديد كفاية رأس المال.	6
0.001	3.564	68.49	3.42	عدم توافر الموارد المناسبة للمصرف من أجل تلبية احتياجات الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة وأنظمة إدارة المخاطر وجمع المعلومات.	7
0.000	10.182	74.31	3.72	جميع الفقرات	
ب)- ما هو الأسلوب "Approach" الذي سيتبعه مصرفكم لقياس مخاطر الائتمان في إطار بازل 02 ؟					
0.000	5.131	86.60	1.73	الأسلوب المعياري " الموحد"	1
0.081	1.763	79.47	1.59	أسلوب التقييم الداخلي الأساسي	2
0.248	1.165	78.38	1.57	أسلوب التقييم الداخلي المتقدم	3
0.000	6.076	85.17	1.70	جميع الفقرات	
ج)- هل حدد البنك المركزي للبنوك العاملة في الجزائر اعتماد المنهج الملائم لأجل احتساب مخاطر الائتمان؟					
0.431	0.791-	73.04	1.46	الأسلوب المعياري " الموحد"	1
0.001	3.335-	66.67	1.33	أسلوب التقييم الداخلي الأساسي	2
0.001	3.589-	66.11	1.32	أسلوب التقييم الداخلي المتقدم	3
0.034	2.147-	70.51	1.41	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (109) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 1.98

الملحق (5): يوضح نتائج اختبار إجابات أفراد العينة على فقرات المجال الرابع

الرقم	الفقرات	الحسابي المتوسط	النسبي الوزني	قيمة t	الدلالة مستوى
1	تستند تقديرات مخاطر الائتمان بالمصرف على معلومات ائتمانية عالية الجودة "اعتمادية المعلومات".	3.85	77.06	11.425	0.000
2	تسمح معلومات هيكل ونوعية محفظة الائتمان لإدارة المصرف بسرعة تقييم وتحديد مستوى مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، وخاصة تحديد تركيزات مخاطر المحفظة الائتمانية.	3.88	77.61	11.997	0.000
3	تُمكن معلومات نظم إدارة المعلومات مجلس الإدارة وجميع المستويات الإدارية من إنجاز عملية المراقبة، وتحديد متطلبات رأس المال.	3.98	79.63	13.990	0.000
4	يحتاج المصرف إلى القيام ببعض التعديلات الجوهرية في النظم الداخلية، تضمن تدفق المعلومات بين الدوائر التنفيذية من جهة،	3.85	77.04	10.393	0.000

				وانتقالها من المستويات التشغيلية إلى أعلى المستويات الإدارية من جهة أخرى.	
0.000	12.375	78.50	3.93	تُراجع الإدارة التنفيذية مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية، للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر الائتمان.	5
0.000	17.550	77.97	3.90	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (109) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 1.98

الملحق (6): يوضح نتائج اختبار إجابات أفراد العينة على فقرات المجال الخامس

الرقم	الفقرات	الحسابي المتوسط	النسبي الوزن	قيمة t	الدلالة مستوى
أ- المراجعة الداخلية" التدقيق الداخلي "لمخاطر الائتمان:					
1	يوجد لدى المصرف مراجعة داخلية فعالة" التدقيق الداخلي " لمخاطر الائتمان.	4.11	82.26	12.617	0.000
2	يتمتع التدقيق الداخلي لمخاطر الائتمان بالاستقلالية وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.	4.03	80.55	11.209	0.000
3	تساعد المراجعة الداخلية للائتمان في تقييم عملية إدارة الائتمان في المصرف.	4.09	81.83	13.320	0.000
4	تحدد المراجعة الداخلية للائتمان دقة تصنيفات مخاطر محفظة الائتمان.	3.97	79.45	11.318	0.000
5	تساعد المراجعة الداخلية للائتمان على عدم تخطي تعرضات مخاطر الائتمان الحدود المناسبة والمقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.	3.94	78.72	11.313	0.000
6	تُستخدم المراجعة الداخلية في تحديد مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان ومنهجيات قياس مخاطر الائتمان.	3.94	78.90	10.708	0.000
7	تُستخدم المراجعة الداخلية للائتمان في تحديد أي استثناءات في السياسات والإجراءات والحدود.	3.84	76.88	9.530	0.000
8	تعمل المراجعة الداخلية للائتمان المنتظمة على إدراك التدهور في الائتمان في مراحل مبكرة.	4.01	80.18	11.479	0.000
9	تقدم المراجعة الداخلية للائتمان تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وهي كالآتي: - تُعد تقييماً عن مستوى واتجاهات مخاطر الائتمان، وآثارها على مستويات رأس مال المصرف. - تقييم كفاءة نظم القياس. - تقييم المتطلبات المستقبلية لرأس مال المصرف وفقاً لقيمة مخاطر الائتمان، والتعديلات اللازمة في الخطة الاستراتيجية للائتمان تبعاً لذلك.	3.80	75.93	9.047	0.000

0.000	14.004	79.40	3.97	جميع الفقرات المتعلقة بالمراجعة الداخلية" التدقيق الداخلي "لمخاطر الائتمان
ب- دور البنك المركزي الجزائري				
0.000	15.474	82.29	4.11	1 يقيم مراقبو البنك المركزي مدى كفاية رأس مال المصرف مقارنة بمخاطر الائتمان.
0.000	14.775	81.89	4.09	2 ينفذ مراقبو البنك المركزي المراجعة اللازمة لنوعية الائتمانات بأخذ عينة منها.
0.000	11.805	78.86	3.94	3 يقوم مراقبو البنك المركزي بإجراء تقييم مستقل لاستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان للمصرف.
0.000	12.618	78.65	3.93	4 يضع مراقبو البنك المركزي حدود تقيد تعرضات المخاطر للأفراد أو مجموعة من الأطراف ذات الصلة المالية فيما بينهم.
0.000	11.529	77.90	3.90	5 يقوم مراقبو البنك المركزي بمراقبة اتجاهات محفظة الائتمان، ومناقشة أي تدهور ملحوظ في المحفظة مع الإدارة العليا مثل: ضعف في نظام إدارة مخاطر الائتمان، تراكبات زائدة، تصنيف الائتمانات، تقدير مخصصات إضافية، تأثير توقف فوائد مستحقة على ربحية المصرف.
0.000	10.408	77.52	3.88	6 يتابع مراقبو البنك المركزي اتخاذ المصرف الإجراءات المناسبة للتحسين العاجل لعملية إدارة مخاطر الائتمان.
0.000	9.698	75.28	3.76	7 يعتمد مراقبو البنك المركزي على نتائج تقييم المراجعة الداخلية للائتمان في تقييم نوعية المحفظة الائتمانية للمصرف وكفاية المخصصات.
0.000	8.067	74.23	3.71	8 يحدد مراقبو البنك المركزي مدى كفاءة مراقبة أعضاء مجلس الإدارة للمصرف عملية إدارة مخاطر الائتمان.
0.000	8.542	73.96	3.70	9 يعتمد مراقبو البنك المركزي على نتائج تقييم المراجعة الداخلية للائتمان لعمليات منح الائتمان.
0.000	8.429	73.96	3.70	10 يقيم مراقبو البنك المركزي مدى إدراك إدارة المصرف للمخاطر الائتمانية في مرحلة مبكرة، واتخاذها التدابير المناسبة.
0.000	16.043	77.48	3.87	جميع الفقرات المتعلقة بدور البنك المركزي الجزائري
0.000	17.318	78.48	3.92	جميع فقرات المجال

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (109) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 1.98

الملحق (7): يوضح نتائج اختبار إجابات أفراد العينة على فقرات المجال السادس

الرقم	الفقرات	و المتوسط	النسبي الوزن	قيمة t	الدالة مستوى
1	يتبع المصرف سياسة إفصاح رسمية، يوافق عليها مجلس الإدارة، تبين توجهات الإفصاح لدى المصرف، والضوابط الداخلية على عملية الإفصاح.	4.18	83.52	14.729	0.000

0.000	13.932	81.85	4.09	يعد المصرف تقارير دورية للإفصاح عن الأداء المالي للمصرف.	2
0.000	15.686	82.78	4.14	يعد المصرف تقارير دورية للإفصاح عن المركز المالي للمصرف، وبخاصة كفاية وهيكلية رأس مال المصرف، والسيولة.	3
0.000	10.684	78.70	3.94	يتضمن الإفصاح الدوري السياسات المحاسبية في تقييم أصول والتزامات المصرف.	4
0.000	12.822	79.81	3.99	يتضمن الإفصاح السياسات المحاسبية المطبقة في تكوين مخصصات التسهيلات الائتمانية.	5
0.000	11.528	78.69	3.93	يتضمن الإفصاح الدوري الأساليب المتبعة في إدارة وقياس مخاطر الائتمان.	6
0.000	11.690	77.59	3.88	يتضمن الإفصاح الدوري نوعية وحجم مخاطر الائتمان.	7
0.000	15.610	80.42	4.02	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (109) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 1.98

الملحق (8): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية لفقراته

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية والسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان.	0.607	0.000
2	تتضمن إدارة مخاطر الائتمان تعريف وتحديد المخاطر الائتمانية، وأساليب " منهجيات " قياس ورقابة هذه المخاطر.	0.575	0.001
3	يهتم مجلس الإدارة بمراجعة سياسات الائتمان، وإجراء التعديلات الملائمة، حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف.	0.793	0.000
4	يحرص مجلس الإدارة على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة الائتمان في المصرف ضمن استراتيجية المجلس وسياسات إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل المجلس.	0.826	0.000
5	يتابع مجلس الإدارة قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة أنشطة الائتمان بفاعلية وكفاءة، وأنها تتخذ	0.702	0.000

		الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.	
0.009	0.469	يلتزم مجلس الإدارة بمراجعة النتائج المالية للمصرف بصورة دورية، ومراجعة التقنيات التي تستخدم لقياس المخاطر.	6
0.001	0.572	تلتزم الإدارة العليا بتطبيق استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة، وتطوير السياسات الائتمانية للمصرف.	7
0.000	0.774	تُعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر الائتمان، وحدود صلاحياتهم ومسؤولياتهم.	8
0.002	0.546	تفصل الإدارة العليا بين واجبات قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها من جانب، ومهام متابعتها والسيطرة عليها من جانب آخر.	9
0.000	0.658	تحرص الإدارة العليا للمصرف على دراسة وافية للمخاطر "تحديد وتحليل المخاطر المحتملة" المتعلقة بالخدمات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.	10
0.000	0.688	توفر الإدارة العليا الكادر البشري المؤهل وذو الخبرة الكافية، والذي يكون قادرا على إتمام أنشطة الائتمان بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات المصرف.	11

الملحق (9): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية لفقراته

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يعمل المصرف في ظل معايير منح ائتمان سليمة بأن يحدد: الأسواق المستهدفة، والقطاعات الاقتصادية، وأجال الائتمان، ومقومات الجدارة الائتمانية للمقترض، وكفاية وكفاءة الضمانات.	0.767	0.000
2	تلتزم الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة مخاطر الائتمان التي يحددها مجلس الإدارة.	0.647	0.000
3	يأخذ المصرف بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة للأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والحفظ الائتمانية.	0.655	0.000
4	ينتفع المصرف من الضمانات لتخفيض مخاطر الائتمان.	0.601	0.000

0.000	0.610	يقوم المصرف بإجراء تقييم دوري للضمانات المقدمة من العملاء، للتأكد من أن هذه الضمانات لازالت مستمرة في قدرتها على تدعيم القرض وتخفيف مخاطر الائتمان.	5
0.000	0.722	يحرص المصرف على المراجعة الدورية لتصنيف محفظة الائتمان.	6
0.048	0.364	يحرص المصرف على كفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة.	7
0.000	0.682	تتحقق كفاءة السياسة الإقراضية والنقدية للمصرف بانخفاض نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، وأحسارها في حدود النسبة العالمية بحد أقصى 3-10%.	8
0.000	0.816	يبدل المدير العام والعاملون في دوائر إدارة الائتمان جهوداً حثيثة لمعالجة الديون المتعثرة، وتقويض أثرها السلبي على نتائج الأعمال وقاعدة رأس المال للمصرف.	9
0.000	0.870	يضع المصرف قواعد تنظيمية للحد من التركيز " تنوع كاف للمحفظة الائتمانية "لمقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذو صلة فيما بينهم، للمناطق الجغرافية، القطاعات الاقتصادية.	10
0.000	0.734	يتبع المصرف منهجية التسعير السليمة للائتمان "التسعير الحساس للمخاطر".	11
0.002	0.541	تخضع تعاملات منح الائتمان للأطراف ذوي الصلة بالمصرف لموافقة مجلس الإدارة، وفي حالات معينة " لذوي المصلحة "تبلغ للسلطات الرقابية.	12
0.000	0.832	تهتم إدارة الائتمان في المصرف بدراسة مخاطر الائتمان بإجراء الدراسات التسويقية، دراسة المنافسة، مخاطر السوق، التقييم الإداري والفني لمنشأة العميل، الدراسات المستقبلية أو المتوقعة للعميل.	13
0.000	0.882	تهتم إدارة الائتمان في المصرف بالتحليل المالي الكافي للائتمان ومتابعة المقترض، لإدراك الدلائل المبكرة لتدهور الائتمان، والعمل مع المقترضين على معالجة التدهور.	14

0.000	0.868	يتمتع الأشخاص الذين يقومون بإدارة مخاطر الائتمان بالمهارات الإدارية والفنية المطلوبة لإدارة مخاطر الائتمان بكفاءة.	15
0.000	0.701	تفوق العوائد من أنشطة الائتمان المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	16

الملحق (10): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية لفقراته

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1- يصعب على المصرف قياس مخاطر الائتمان وفقا لمنهجيات بازل 02 للأسباب التالية:			
1	غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية، الأمر الذي يحد من قدرة المصرف على الاستفادة من الأوزان التفضيلية التي تعطى للعملاء الذين قد يحصلون على تصنيف ائتماني مرتفع.	0.802	0.000
2	ب- قلة عدد العملاء المصنفين من قبل شركات تصنيف ائتماني خارجية.	0.745	0.000
3	عدم وجود أنظمة تصنيف داخلي للائتمان لعملاء المصرف.	0.814	0.000
4	ج- عدم وجود بيانات تاريخية شاملة" انخفاض جودة المعلومات الائتمانية "يمكن الاعتماد عليها في قياس مخاطر الائتمان.	0.707	0.000
5	يحتاج الانتقال إلى تطبيق أحكام بازل 02, وخاصة الأساليب الأكثر تقدما تعديلا في النظم المحاسبية التي يتبعها المصرف، وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات الإفصاح والشفافية.	0.433	0.019
6	يحتاج المصرف إلى تدريب مستمر وتعليم لتطوير القدرات والمهارات البشرية، وخاصة في نواحي: أنظمة التصنيف الداخلي للائتمان، أساليب قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل 02, وتحديد كفاية رأس المال.	0.458	0.011
7	عدم توافر الموارد المناسبة للمصرف من أجل تلبية احتياجات الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة وأنظمة إدارة المخاطر وجمع المعلومات.	0.696	0.000
2- ما هو الأسلوب الذي سيتبعه مصرفكم لقياس مخاطر الائتمان في إطار بازل 02 ؟			
1	الأسلوب المعياري "الموحد".	0.405	0.036
2	أسلوب التقييم الداخلي الأساسي.	0.692	0.000

0.000	0.848	أسلوب التقييم الداخلي المتقدم.	3
3- هل حدد البنك المركزي الجزائري للبنوك العاملة في الجزائر اعتماد المنهج الملائم لأجل احتساب مخاطر الائتمان؟			
0.000	0.732	الأسلوب المعياري "الموحد".	1
0.000	0.925	أسلوب التقييم الداخلي الأساسي.	2
0.000	0.877	أسلوب التقييم الداخلي المتقدم.	3

الملحق (11): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية لفقراته

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	تستند تقديرات مخاطر الائتمان بالمصرف على معلومات ائتمانية عالية الجودة "اعتمادية المعلومات".	0.831	0.000
2	تسمح معلومات هيكل ونوعية محفظة الائتمان لإدارة المصرف بسرعة تقييم وتحديد مستوى مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، وخاصة تحديد تركيزات مخاطر المحفظة الائتمانية.	0.728	0.000
3	تُمكن معلومات نظم إدارة المعلومات مجلس الإدارة وجميع المستويات الإدارية من إنجاز عملية المراقبة، وتحديد متطلبات رأس المال.	0.700	0.000
4	يحتاج المصرف إلى القيام ببعض التعديلات الجوهرية في النظم الداخلية، تضمن تدفق المعلومات بين الدوائر التنفيذية من جهة، وانتقالها من المستويات التشغيلية إلى أعلى المستويات الإدارية من جهة أخرى.	0.560	0.001
5	تُراجع الإدارة التنفيذية مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية، للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر الائتمان.	0.876	0.000

الملحق (12): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية لفقراته

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
أ- المراجعة الداخلية "التدقيق الداخلي" لمخاطر الائتمان:			
1	يوجد لدى المصرف مراجعة داخلية فعالة "التدقيق الداخلي" لمخاطر الائتمان.	0.883	0.000
2	يتمتع التدقيق الداخلي لمخاطر الائتمان بالاستقلالية وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.	0.872	0.000

0.000	0.833	تساعد المراجعة الداخلية للائتمان في تقييم عملية إدارة الائتمان في المصرف.	3
0.000	0.882	تحدد المراجعة الداخلية للائتمان دقة تصنيفات مخاطر محفظة الائتمان.	4
0.000	0.812	تساعد المراجعة الداخلية للائتمان على عدم تحطّي تعرضات مخاطر الائتمان الحدود المناسبة والمقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.	5
0.000	0.887	تُستخدم المراجعة الداخلية في تحديد مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان ومنهجيات قياس مخاطر الائتمان.	6
0.000	0.638	تُستخدم المراجعة الداخلية للائتمان في تحديد أي استثناءات في السياسات والإجراءات والحدود.	7
0.000	0.855	تعمل المراجعة الداخلية للائتمان المنتظمة على إدراك التدهور في الائتمان في مراحل مبكرة.	8
0.000	0.902	تقدم المراجعة الداخلية للائتمان تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وهي كالتالي: - تُعد تقييمًا عن مستوى واتجاهات مخاطر الائتمان، وآثارها على مستويات رأس مال المصرف. - تقييم كفاءة نظم القياس. - تقييم المتطلبات المستقبلية لرأس مال المصرف وفقا لقيمة مخاطر الائتمان، والتعديلات اللازمة في الخطة الاستراتيجية للائتمان تبعًا لذلك.	9
ب- دور البنك المركزي الجزائري			
0.000	0.713	يقيم مراقبو البنك المركزي مدى كفاية رأس مال المصرف مقارنة بمخاطر الائتمان.	1
0.000	0.716	ينفذ مراقبو البنك المركزي المراجعة اللازمة لنوعية الائتمانات بأخذ عينة منها.	2
0.000	0.631	يقوم مراقبو البنك المركزي بإجراء تقييم مستقل لاستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان للمصرف.	3
0.000	0.647	يضع مراقبو البنك المركزي حدود تقيد تعرضات المخاطر للأفراد أو مجموعة من الأطراف ذات الصلة المالية فيما بينهم.	4
0.000	0.617	يقوم مراقبو البنك المركزي بمراقبة اتجاهات محفظة الائتمان، ومناقشة أي تدهور ملحوظ في المحفظة مع	5

		الإدارة العليا مثل :ضعف في نظام إدارة مخاطر الائتمان، تركيزات زائدة، تصنيف الائتمانات، تقدير مخصصات إضافية، تأثير توقف فوائد مستحقة على ربحية المصرف.	
0.000	0.707	يتابع مراقبو البنك المركزي اتخاذ المصرف الإجراءات المناسبة للتحسين العاجل لعملية إدارة مخاطر الائتمان.	6
0.000	0.743	يعتمد مراقبو البنك المركزي على نتائج تقييم المراجعة الداخلية للائتمان في تقييم نوعية المحفظة الائتمانية للمصرف وكفاية المخصصات.	7
0.000	0.724	يحدد مراقبو البنك المركزي مدى كفاءة مراقبة أعضاء مجلس الإدارة للمصرف لعملية إدارة مخاطر الائتمان.	8
0.000	0.790	يعتمد مراقبو البنك المركزي على نتائج تقييم المراجعة الداخلية للائتمان لعمليات منح الائتمان.	9
0.000	0.692	يقيم مراقبو البنك المركزي مدى إدراك إدارة المصرف للمخاطر الائتمانية في مرحلة مبكرة، واتخاذها التدابير المناسبة.	10

الملحق (13): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس والدرجة الكلية لفقراته

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يتبع المصرف سياسة إفصاح رسمية، يوافق عليها مجلس الإدارة، تبين توجهات الإفصاح لدى المصرف، والضوابط الداخلية على عملية الإفصاح.	0.794	0.000
2	يعد المصرف تقارير دورية للإفصاح عن الأداء المالي للمصرف.	0.828	0.000
3	يعد المصرف تقارير دورية للإفصاح عن المركز المالي للمصرف، وبخاصة كفاية وهيكلية رأس مال المصرف، والسيولة.	0.814	0.000
4	يتضمن الإفصاح الدوري السياسات المحاسبية في تقييم أصول والتزامات المصرف.	0.870	0.000
5	يتضمن الإفصاح السياسات المحاسبية المطبقة في تكوين مخصصات التسهيلات الائتمانية.	0.827	0.000
6	يتضمن الإفصاح الدوري الأساليب المتبعة في إدارة وقياس مخاطر الائتمان.	0.857	0.000

0.000	0.816	يتضمن الإفصاح الدوري نوعية وحجم مخاطر الائتمان.	7
-------	-------	---	---

الملحق (14): الصديق البنائي لمجالات الدراسة

المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
يعتمد مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنوك العاملة في الجزائر أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان، تعكس مدى احتمال تحمل المصرف مخاطر الائتمان، ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقّقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية.	0.820	0.000
تحافظ البنوك العاملة في الجزائر على إدارة وقياس وضبط للعمليات الائتمانية بطريقة مناسبة.	0.854	0.000
تتوفر لدى البنوك العاملة في الجزائر المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل الجديدة " بازل 02" لتحديد وقياس مخاطر الائتمان.	0.444	0.000
تمتلك البنوك العاملة في الجزائر أنظمة معلومات وتقنيات تحليل تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان، وتساعد الإدارة على تحديد وقياس مخاطر الائتمان بدقة وكفاءة.	0.758	0.000
تستند البنوك العاملة في الجزائر على نظام رقابة داخلية وخارجية (البنك المركزي) قوي، يعزز عمليات الرقابة الفعالة بتقديم التقارير المالية والإدارية ذات الجودة عن مخاطر الائتمان، والالتزام بالأنظمة والسياسات والتعليمات الداخلية والإجراءات، مما يكفل سلامة وفعالية عملية إدارة المخاطر، ويساهم في تحقيق الربحية طويلة الأجل.	0.834	0.000
تلتزم البنوك العاملة في الجزائر بقواعد الشفافية وانضباط السوق، وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس مال المصرف، ونوعية وحجم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، وأساليب إدارتها وقياسها، و سياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات	0.622	0.000

الملحق (15): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية
--------	-------------	----------------	-----------------------	----------------

0.000	0.8147	0.8147	11	يعتمد مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنوك العاملة في الجزائر أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان، تعكس مدى احتمال تحمل المصرف مخاطر الائتمان، ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية.
0.000	0.8270	0.8270	16	تحافظ البنوك العاملة في الجزائر على إدارة وقياس وضبط للعمليات الائتمانية بطريقة مناسبة.
0.000	0.8090	0.8090	13	تتوفر لدى البنوك العاملة في الجزائر المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل الجديدة "بازل 02" لتحديد وقياس مخاطر الائتمان
0.000	0.7982	0.7982	5	تمتلك البنوك العاملة في الجزائر أنظمة معلومات وتقنيات تحليل تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان، وتساعد الإدارة على تحديد وقياس مخاطر الائتمان بدقة وكفاءة
0.000	0.6830	0.6830	19	تستند البنوك العاملة في الجزائر على نظام رقابة داخلية وخارجية (البنك المركزي) قوي، يعزز عمليات الرقابة الفعالة بتقديم التقارير المالية والإدارية ذات الجدارة عن مخاطر الائتمان، والالتزام بالأنظمة والسياسات والتعليمات الداخلية والإجراءات، مما يكفل سلامة وفاعلية عملية إدارة المخاطر، ويساهم في تحقيق الربحية طويلة الأجل
0.000	0.8403	0.8403	7	تلتزم البنوك العاملة في الجزائر بقواعد الشفافية وانضباط السوق، وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس مال المصرف، ونوعية وحجم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، وأساليب إدارتها وقياسها، وسياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات

الملحق (16): معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
يعتمد مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنوك العاملة في الجزائر أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان، تعكس مدى احتمال تحمل المصرف مخاطر الائتمان، ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية	11	0.9002

0.9181	16	تحافظ البنوك العاملة في الجزائر على إدارة وقياس وضبط للعمليات الائتمانية بطريقة مناسبة
0.7659	13	تتوفر لدى البنوك العاملة في الجزائر المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل الجديدة" بازل 02" لتحديد وقياس مخاطر الائتمان
0.7196	5	تمتلك البنوك العاملة في الجزائر أنظمة معلومات وتقنيات تحليل تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان، وتساعد الإدارة على تحديد وقياس مخاطر الائتمان بدقة وكفاءة
0.9248	19	تستند البنوك العاملة في الجزائر على نظام رقابة داخلية وخارجية (البنك المركزي) قوي، يعزز عمليات الرقابة الفعالة بتقديم التقارير المالية والإدارية ذات الجودة عن مخاطر الائتمان، والالتزام بالأنظمة والسياسات والتعليمات الداخلية والإجراءات، مما يكفل سلامة وفاعلية عملية إدارة المخاطر، ويساهم في تحقيق الربحية طويلة الأجل
0.9248	7	تلتزم البنوك العاملة في الجزائر بقواعد الشفافية وانضباط السوق، وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس مال المصرف، ونوعية وحجم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، وأساليب إدارتها وقياسها، وسياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات

الملحق (17): اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov test)

المجال	قيمة الاختبار Z	مستوى المعنوية
يعتمد مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنوك العاملة في الجزائر أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان، تعكس مدى احتمال تحمل المصرف مخاطر الائتمان، ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية	1.219	0.103
تحافظ البنوك العاملة في الجزائر على إدارة وقياس وضبط للعمليات الائتمانية بطريقة مناسبة	0.863	0.446
تتوفر لدى البنوك العاملة في الجزائر المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل الجديدة" بازل 02" لتحديد وقياس مخاطر الائتمان	0.843	0.476
تمتلك البنوك العاملة في الجزائر أنظمة معلومات وتقنيات تحليل تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان، وتساعد الإدارة على تحديد وقياس مخاطر الائتمان بدقة وكفاءة	0.786	0.568
تستند البنوك العاملة في الجزائر على نظام رقابة داخلية وخارجية (البنك المركزي) قوي، يعزز عمليات الرقابة الفعالة بتقديم التقارير المالية والإدارية ذات الجودة عن مخاطر الائتمان، والالتزام بالأنظمة والسياسات والتعليمات الداخلية والإجراءات، مما يكفل سلامة وفاعلية عملية إدارة المخاطر، ويساهم في تحقيق الربحية طويلة الأجل	0.875	0.429
تلتزم البنوك العاملة في الجزائر بقواعد الشفافية وانضباط السوق، وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس مال المصرف، ونوعية وحجم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، وأساليب إدارتها وقياسها، وسياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات	0.973	0.300
جميع المجالات	0.786	0.568

